مجلة رسالة الحقوق ISSN-2032-2075

الإصدار (17) العدد الثالث
يوليو – أغسطس – سبتمبر 2025

التنظيم القانوني لمجموعة "بريكس" دراسة في إطار المنظمات الدولية

Legal regulation of BRICS Group
A Study Within Framework of International Organizations

بحث مُقدم من قبل
أ.م.د. محمد حسين كاظم العيساوي / وزارة الخارجية

الخلاصة

مجموعة) بريكس BRICS) هي تكتل إقتصادي عالمي، بدأت فكرة تأسيسه في أيلول 2006، حينما عُقد أول إجتماع وزاري لوزراء خارجية البرازيل وروسيا والهند والصين، على هامش إجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك وكان يُطلق على إسم المجموعة ("بريك" BRIC)، وعقدت المجموعة أول مؤتمر قمة لها عام 2009. وبتاريخ 14 نيسان 2011 عقدت القمة الثالثة للمجموعة في الصين، وانضمت جنوب افريقيا رسمياً الى هذهِ المجموعة، ليصبح اسمها مجموعة) بريكس BRICS بدلاً من بريكBRIC . كلمة (BRICS) بالإنجليزية عبارة عن اختصار يضم الحروف الأولى لأسماء هذه الدول، حيث تضم هذهِ المجموعة خمس دول، وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، والتي تعد صاحبة أسرع نمو إقتصادي في العالم، وبمرور السنوات، أصبحت مجموعة "بريكس" أحد أهم التكتلات الإقتصادية في العالم، نظراً لأرقام النمو التي باتت تحققها دول هذا التكتل، مما جعلها محط إهتمام عديد من الدول الأخرى. أن مجموعة "بريكس" هي مجموعة فضفاضة إلى حد ما، وهي ليست تحالفا سياسياً أو إقتصادياً، وليست كتلة تجارية"، إلاّ أنها تنسق فيما بينها للتأثير في الإتفاقيات التجارية الأساسية، وإن ما تفعله هو أنها، على الرغم من حقيقة أن هذه الدول الخمس مختلفة تماماً عن بعضها البعض، إلا إنها غالبًا ما تبحث عن الحد الأدنى من القواسم المشتركة التي تجمعها معاً، بما في ذلك تلك القضايا المتعلقة بزيادة تأثيرها في الشؤون الدولية، إن صعود مجموعة "بريكس" يُظهر عدم الرضا المستمر عن المؤسسات المالية الدولية التي يهيمن عليها الغرب، وإن زيادة إهتمام الدول بالإنضمام إلى مجموعة "بريكس" يسلط الضوء على التصدعات في النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية. تهدف مجموعة "بريكس" الى تعزيز دورها كتحالف إقتصادي يتمتع بمجموعة من المزايا التي تؤهله لمنافسة (مجموعة السبع G7) التي تتكون من (الولايات المتحدة الأميريكية وكندا وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا واليابان)، وبما يتسق مع الأهداف الرئيسية التي أنشأت هذه المجموعة من أجلها، كمجموعة يسعى لخلق حالة من التعاون الإقتصادي بين الدول الخمس وكذلك التوازن بالإقتصاد الدولي، وهو من شأنه أن يسهم في خلق نظام إقتصادي عالمي ثنائي القطبية، والتي من المتوقع أن تهيمن بشكل جماعي على الإقتصاد الدولي بحلول عام 2050، وتهدف في المقام الأول إلى تحدي الهيمنة الغربية على النظام الإقتصادي الدولي، التي تشمل مؤسسات مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. إن مجموعة "بريكس" الموسعة ستمثل مجموعة متنوعة من الدول ذات أنظمة سياسية مختلفة تشترك في الرغبة المشتركة في الحصول على نظام عالمي أكثر توازنا، كما تدعو المجموعة إلى إصلاح المؤسسات المالية الدولية والحاجة إلى نظام نقدي دولي مستقر وأكثر تنوعا، إذ طرح قادة مجموعة "بريكس" فكرة إنشاء عملة عالمية مشتركة للإبتعاد عن الإعتماد على الدولار الأميريكي.

الكلمات المفتاحية (مجموعة بريكس، التنظيم القانوني، المنظمات الدولية، المؤسسات المالية الدولية، النظام الاقتصادي الدولي)

Abstract

The idea of establishing BRICS began in September 2006, when the first ministerial meeting of the foreign ministers of Brazil, Russia, India and China was held on the side-lines of the United Nations General Assembly meetings in New York. The group was originally called BRIC and held its first summit in 2009. On April 14, 2011, the third summit of the group was held in China. South Africa officially joined the group, which then became BRICS Group.This group includes 5 countries considered to have the fastest economic growth in the world, namely Brazil, Russia, India, China and South Africa. The word (BRICS) in English is an acronym that includes the first letters of the names of these countries. Over the years, BRICS Group has become one of the most important economic blocs in the world, due to the growth figures that the countries of this bloc have achieved. This has made it the focus of attention of many other countries. The BRICS group is a rather loose group. It is not a political or economic alliance, nor a trading bloc, but it coordinates together to influence basic trade agreements. What it does successfully is that, despite the fact that these five countries are very different from each other, they often look for the minimum common denominators that bring them together, including those issues related to increasing their voice in world affairs. The rise of the BRICS group shows the continuing dissatisfaction with Western-dominated institutions, and the increasing interest of countries in joining the BRICS group highlights the cracks in the Western-led international system. The BRICS group aims to enhance its role as an economic alliance with a set of advantages that qualify it to compete with the (G7) which consists of the United States, Canada, France, the United Kingdom, Germany, Italy and Japan. In line with the main objectives for which this group was established, BRICS aims to be an entity seeking to create a state of economic cooperation between the five countries as well as a counter- balance in the global economy, which would contribute to the creation of a bipolar global economic system. This is expected to collectively dominate the global economy by 2050. BRICS is often seen as a counterweight to the G7 and aims primarily to challenge Western dominance of the global economic system, which includes institutions such as the United Nations, the World Trade Organization, the International Monetary Fund, and the World Bank. The expanded BRICS group would represent a diverse group of countries with different political systems that share a common desire for a more balanced global system. The group also calls for reforming international financial institutions and the need for a more stable and diverse international monetary system, with BRICS leaders proposing the creation of a common global currency to move away from reliance on the US dollar.

Keywords (Brics , Legal regulation, International rganizations)

المقدمة

شهد النظام الدولي منذ بداية الألفية الثالثة تحولات سياسية في العالم، فلا يوجد نظام مستقر والأزمات الإقتصادية الدولية تلوح بالأفق، ولا زالت الأحداث تتوالى، ويسود غياب الرؤية وانعدام الوضوح في أماكن كثيرة. وقد سعت الشراكات والتحالفات الإستراتيجية الإقليمية بين الدول الصاعدة المتطلعة للنفوذ الى بناء مكانة ضمن تكتلات ومحاور جديدة، بالنظر إلى تغير معايير ومحددات القوة من المحددات السياسية والعسكرية إلى الإقتصادية والإستراتيجية، فبعد إنهيار الإتحاد السوفييتي في 1991/12/26، احتلت الولايات المتحدة الأميريكية موقعا متميزا، كقوة مهيمنة عالمية، ونتج عن ذلك خلال فترة وجيزة سيادة الولايات المتحدة الأميريكية من دون منازع، ولكن سرعان ما تغير هيكل وطبيعة السياسة الدولية، بحلول العقد الثاني من الألفية الجديدة، نتيجة لظهور مراكز جديدة للقوة الدولية، التي قد تشكل تحديا للنظام الليبرالي الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميريكية، بالإضافة إلى التغير في النشاط الدبلوماسي المتزايد من قبل الدول الاكثر نموا، والذي نتج عنه عدة تحالفات متداخلة، وأشارت إلى استعدادها للعمل من أجل تحقيق مصالحها الجماعية، وأخذت الدول الاكثر نموا كالبرازيل، الصين، الهند وجنوب إفريقيا، زمام المبادرة في إنشاء مجموعة "بريكس"، التي بُنيت على أسس إقتصادية، وطرحت من ضمن أهدافها القضاء على هيمنة الإقتصاد الغربي، وتغيير المفهوم المعاصر للعلاقات الإقتصادية والحصول على دور في إدارة وتوجيه الإقتصاد الدولي. ولقد لعبت مجموعة "بريكس" في العقود الماضية دورا حيويا في إستقرار الإقتصاد الدولي، ويبدو أن المجموعة في السنوات الأخيرة مستعدة للتوسع في مجالات نفوذها الإقليمي الحالي إلى آفاق عالمية.

أولاً: فرضية البحث

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها إن الامكانيات الحالية والارتباط القوي لدول مجموعة "بريكس" والذي عززه، انتقاداتها الواسعة للمؤسسات الغربية، يتطلع إلى إعادة ضبط النظام الإقتصادي الدولي الراهن الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأن يصبحوا منافسا حقيقياً للهيمنة الغربية في النظام الدولي.

ثانياً: هدف البحث

تتمثل الاهداف الرئيسة لهذا البحث فيما يلي :

1- تقديم لمحة عامة عن مسار تطور مجموعة "بريكس" وإبراز أهم الخصائص المشتركة بين دول مجموعة "بريكس"، وكيفية ظهورهم كدول مانحة للمساعدة الإنمائية وكيف يؤثر التمويل من مجموعة "بريكس" على التعاون الإنمائيز

2- الإطلاع على الدور الحيوي والمحوري الذي تلعبه مجموعة "بريكس" في التجارة العالمية، وفي إدارة الأزمات السياسية الدولي والقضايا الأمنية، بإعتبارها جهة فاعلة في وضع قواعد عادلة للنظام الدولي.

3- التعرف على مدى تأثير مؤسساتها المالية الجديدة على الساحة الدولية.

4- بيان ما لمجموعة "بريكس" من إيجابيات في حالة نجاحها وماعليها من سلبيات وإشكاليات، من خلال مناقشة وتحليل التأصيل التاريخي والتنظيم القانوني للمجموعة ودراستها، من خلال فهم بوادر التغيير في النظام الدولي الراهن

ثالثاً: أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في محاولة فهم دور مجموعة "بريكس" في النظام الدولي، وتحليل التوقعات والتحديات التي تواجه توسيع مثل هذا الدور وتقييم الآثار المحتملة للعلاقة الدولية على الصعيدين الإقليمي والدولي. كذلك تبرز أهمية هذه الدراسة بسبب التوجه الإقليمي في تشكيل المنظمات الدولية والتكتلات الإقليمية والدولية، فجاءت هذه الدراسة لمواكبة التطورات الهامة في التحولات السياسية والإقتصادية والقانونية الدولية، لتقديم رؤية مستقبلية لهذه التشكيلات ومن بينها مجموعة "بريكس" في النظام الدولي وبيان مدى قدرتها وامكاناتها، فضلا عن المنافسة في رسم ملامح النظام الدولي ومدى قدرتها على إعادة التوازن الدولي.

رابعاً: إشكالية البحث

تتمحور إشكالية الدراسة حول مدى فعالية التنظيم القانوني الدولي لمجموعة "بريكس" والآثار السياسة والاقتصادية لهذه المجموعة في النظام الدولي في ظل تطورات العالم المعاصر، ومدى مساهمتها في تفعيل الأسس والقواعد التي تضمن لها الاستمرارية الفعّالة ولا سيما فيما يتعلق بهيكليتها التنظيمية الخاصّة. وهل سيكون لهذه المجموعة دور فاعل في علاقات العراق الخارجية. وماهي السبل المتاحة لتحقيق توازن في علاقات العراق الخارجية.

خامساً: منهج البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض مواقف الدول وتحليلها لبيان الأهمية الدولية والمواقف القانونية لمجموعة "بريكس" بغية تحقيق هدف الدراسة.

سادساً: هيكلية البحث

تمَّ تقسيم هذهِ الدراسة إلى ثلاث مباحث: أفرد الأول للحديث عن التعريف بمجموعة "بريكس". وخُصص الثاني للتنظيم القانوني لمجموعة "بريكس"، أمَّا الثالث فقد تم التركيز فيه على إنضمام العراق لمجموعة "بريكس".

المبحث الأول/ التعريف بمجموعة "بريكس"

اتسم النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة 1991، بالأحادية القطبية المتمثلة بسيطرة الولايات المتحدة الأميريكية عليه، وبدأ يظهر أن النظام الدولي يمر بمرحلة انتقالية غير مستقرة بسبب التغيير في طبيعة المجتمع الدولي، لذا تسعى مجموعة "بريكس" من خلاله إلى تشكيل نواة تنظيم قانوني جديد يسوده الإستقرار والمساواة في العلاقات الإقتصادية والسياسية الدولية. فأهمية مجموعة "بريكس" تأتي من كونها تدعو إلى إنشاء نظام عالمي جديد قائم على الإحترام المتبادل بين دول العالم، وبما ينسجم مع قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية. في ضوء ما تقدم، سيقسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث، سيُكرس الأول لدراسة تأصيلية لمجموعة "بريكس"، ويخصص الثاني للهيكل التنظيمي القانوني لمجموعة "بريكس"، اما المبحث الثالث فسيتم فيه تسليط الضوء على إنضمام العراق لمجموعة "بريكس"، وكما يأتي.

المطلب الأول/ التأصيل التأريخي لمجموعة "بريكس"

تعد مجموعة "بريكس" التي تضم خمس دول (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا)، والتي تُعد من أسرع دول العالم من حيث النمو وأقلها تأثراً بالأزمات الإقتصادية العالمية، ويتزايد الدور الإقتصادي الدولي لمجموعة "بريكس" في العالم على صعيد القانون الدولي تدريجياً، والتي أصبحت بشكل أو بآخر، تؤثر في مسار التنافس الدولي بين الدول الكبرى بشكل جلي، بهدف تحرير الإقتصاد الدولي من سيطرة أنظمة معينة على العلاقات الإقتصادية الدولية، ومنع سيادة النظام أحادي القطبية في العلاقات الدولية، معتمدة على قوتها ومقدراتها الإقتصادية كأكبر المجموعات الإقتصادية في العالم، وكونها تجمعاً يتجاوز الحدود الإقليمية، ومنتشراً على مستوى القارات، ويضم دولاً مختلفة، من حيث المساحة والحجم الإقتصادي والسياسي. وترجع أهمية مجموعة "بريكس" على الساحة الدولية إلى أنها تضم دولاً كبرى تمتلك نفوذاً سياسياً وإقتصادياً في العالم (روسيا والصين)، فالصين تتميز بوزنها الإقتصادي المهم الذي ينافس إقتصادات عدة دول متقدمة، وروسيا بما تمتلك من ثقل سياسي وعسكري بالإضافة إلى الدول الأخرى الصاعدة على الصعيد الإقتصادي.

وللإحاطة بالتأصيل التاريخي لمجموعة "بريكس"، تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، سنتكلم في الفرع الأوّل عن الأساس التاريخي لمجموعة "بريكس"، وسنخصص الفرع الثاني لبيان مبادئ وأهداف مجموعة "بريكس"، وكما يأتي.

الفرع الأول/ الأساس التاريخي لمجموعة "بريكس"

إن ظهور مجموعة "بريكس" لم يكن تلقائياً، وإنما كان بناء على لقاءات بين عدة دول لإنشاء تكتل إقليمي جديد من حيث خلفية ومسار نشأته وتطوره، وللإحاطة بذلك قسمنا المطلب الى فرعين مستقلين، سيكرس الاول للحديث عن نشأة مجموعة "بريكس"، وسيخصص الثاني لبيان تطور مجموعة "بريكس"، وكما يأتي:

أولاً: نشأة مجموعة "بريكس"

1. مجموعة "بريك BRIC"

تأسست هذه المجموعة في عام 2001، حيث عقدت أول مؤتمر قمة لزعماء دول مجموعة "بريك"، إذ لم تكن جنوب أفريقيا منضمة إلى المجموعة في تموز عام 2008 في جزيرة هوكايدو اليابانية على هامش قمة الدول الثماني الكبرى، وأصبح لهذه المجموعة حضوراً لافتاً على الساحة الدولية، لأنه يضم حوالي 42% من سكان العالم، و 27% من الناتج المحلي الإجمالي الدولي، و 30% من مساحة الكرة الأرضية، ووصلت المبادلات التجارية بين هذه الدول ما نسبته 10% من التجارة الدولية، وتمتلك أكثر من 50% من الاحتياطيات النقدية الدولية ... إلخ، وتخطط هذه الدول لتكون أقوى تجمع إقتصادي في العالم مستقبلاً. أول من أطلق مصطلح "بريك BRIC" على الدول الأربعة الأولى (البرازيل، روسيا، الهند، الصين) كان "جيم أونيل" كبير المستشارين الإقتصاديين في بنك جولدمان ساكس Goldman Saks في بحث أعده عام 2001 ونشره عام 2003 بعنوان "الحلم مع بريك" [1]، ومن ثم فإن أول من استعمل تعبير BRIC هو "جيم أونيل"، وهذا نتيجة لتوقعاته بالنمو الهائل أو المذهل والتطور السريع والمحتمل للنمو الذي يمكن أن تحققه هذه الدول. وعقد الإجتماع الوزاري الأول بناء على اقتراح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وبمشاركة وزراء خارجية البرازيل والصين ووزير الدفاع الهندي، وأعربوا عن رغبتهم في توسيع التعاون المتعدد الأطراف وفي 16 آيار 2008 استضافت إكاترينبرغ الروسية إجتماع وزراء خارجية بريك بمبادرة من روسيا، وبعد الإجتماع صدر البيان المشترك والذي يعكس مواقف مشتركة بشأن قضايا التنمية العالمية، وقد اتخذت خطوة هامة أخرى في 9 تموز عندما التقى الرئيس الروسي ديميتري ميدفيدف مع الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا داسيلفا ورئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ والرئيس الصيني هوجين تاو على هامش قمة (مجموعة الثمان G8)[2] في توياكو باليابان[3].

2. مجموعة "بريكس"

وفي أيلول 2006 بدأت أولى مراحل التفاوض لتشكيل مجموعة "بريكسBRICS"، بعد أن اجتمع وزراء خارجية كل من البرازيل، روسيا، الصين، والهند على هامش الدورة 61 للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك [4]. وكان يسميها البعض (R-5) إشارة إلى أسماء عملات الدول الخمس التي تبدأ بحرف الـ (R) وهي (الريال البرازيلي، الروبل الروسي، الروبية الهندية، الرنمينبي الصيني والراند الجنوب الإفريقي). إن مصطلح "بريكسBRICS" هو اختصار لأسماء دول المجموعة (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا)، بعد أن تم ضم دولة جنوب إفريقيا إلى مجموعة بريك عام 2011 في قمة بريك في سانيا في الصين وذلك بطلب ورعاية صينية ليصبح المصطلح "بريكس BRICS".

فالصين لها مصالح حيوية في إفريقيا التي تعتبر سوق جذابة للمنتجات الصينية، وتعتبر دولة جنوب إفريقيا بوابة "الصين السلمية" على القارة الإفريقية لأن السياسة الخارجية الصينية تنتهج طريق السلمية في علاقتها مع الدول إلى الآن ومن المتوقع حسب المسؤولين الصينيين أن يستمر هذا النهج إلى عام 2025 [5]. وبعد إنضمام جنوب إفريقيا لمجموعة "البريك" في أوائل 2011 بدأت تتحول من مجموعة إقتصادية دولية إلى مجموعة سياسية مؤثرة في السياسة الدولية، حيث أن المواقف السياسية مرتبطة ارتباطاً تاماً بالمصالح الإقتصادية متمثلة بالأعضاء الدائمين (روسيا والصين) في مجلس الأمن، عن طريق إستخدامهما حق النقض (الفيتو) للعمل دون تمرير أي قرار في الأمم المتحدة يتعارض مع مصالح المجموعة [6].

قامت مجموعة "بريكس" فيما بعد بتحديد أهدافها وإنشاء المؤسسات وعقد اللقاءات الخاصة بتحقيق تلك الأهداف وتطور المبادئ التي توافقت عليها تلك الدول، والتي ستظهر لاحقاً بعد كل قمة يتم عقدها، ومن خلالها تم الإتفاق بين قادة الدول على ما يجب القيام به في المراحل المقبلة، وتتناول الإجتماعات القرارات الخاصة بالدول الأعضاء بالإضافة إلى المواقف من القضايا الدولية، وهذا يُعزز المساعي الجادة التي تقوم بها مجموعة "بريكس" من أجل صياغة نظام دولي جديد في ظل المتغيرات الجذرية الحاصلة في العالم، فهي تهدف إلى الحد من الهيمنة الغربية وتكريس مبدأ السيادة.

أن نشأة مجموعة "بريكس" صاحبت الأزمة المالية العالمية والتي سببت انهيارات إقتصادية للعديد من الدول وعلى رأسها الدول ذات الإقتصاديات الكبرى، تلتها الدول الأقل نمواً فالأضعف إقتصاداً، في هذا التوقيت برزت الحاجة إلى هذهِ المجموعة التي كانت لها فوائد متعددة على الدول الأعضاء فيها، فاستطاعت تجاوز الأزمة المالية العالمية وتمكنت من الانطلاق كقوة إقتصادية عالمية [7].

3. مجموعة "بريكس بلس+ BRICS "

بعد إعلان الرئيس الجنوب الأفريقي في 24 آب 2023 خلال قمة مجموعة "بريكس" الخامسة عشرة التي عُقدت في جوهانسبيرغ، جنوب أفريقيا، عن قبول إنضمام خمس دول جديدة لمجموعة "بريكس" وهي) السعودية، مصر، الإمارات، إيران، أثيوبيا)، وذلك اعتباراً من 1 كانون الثاني 2024. كما انضمت اندونيسيا في 2025/1/6. بدأت هناك دعوات لتغيير أسم المجموعة ليصبح "بريكس بلس" أو بالإنجليزية "BRICS Plus". وبإنضمام (السعودية، ومصر، والإمارات، وإيران، وأثيوبيا إلى البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا) فإن فصل جديد بدء لمجوعة "بريكس". وإن مضاعفة عضويتها هي شهادة على الجاذبية الدولية القوية للمجموعة، وكذلك على تماسك الدول النامية، فعلى الرغم من اختلاف أحجامها، ومراحل تطورها، وأنظمتها السياسية، وإلى جانب الأعضاء الخمسة الجدد، سجلت عشرات الدول للإنضمام إلى مجموعة "بريكس"، منها الكويت، وبيلاروس، وكازاخستان، وبوليفيا [8].

ثانياً: تطور مجموعة "بريكس"

يمكن رصد تطور مجموعة "بريك"سابقاً و "بريكس" حالياً كتكتل سياسي إقتصادي يهدف إلى تغيير النظام الدولي الحالي الذي يتسم بأنه نظام عالمي جديد تلعب فيه المجموعة دوراً هاماً على الساحة الإقتصادية والسياسية الدولية من خلال تعميق المصالح الإقتصادية بين دول المجموعة بعضها البعض، وبين دول المجموعة من ناحية والدول النامية من ناحية أخرى وبالتالي تم عرض تطور مجموعة "بريكس" من خلال عرض جميع مؤتمرات قمة المجموعة الخمسة عشر وأهم القرارات التي شهدتها كل قمة حتى عام 2023.

القمة الأولى: قمة إيكاترينبرغ، روسيا، عُقدت بتاريخ 16 حزيران 2009

تعتبر القمة الأولى حجر الأساس التي تمت بعد لقاء وزراء الخارجية للدول الأربعة على هامش الدورة 61 للجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي تم التحضير لها في عام 2008، وقد ناقش القادة المجتمعون الإقتصاد الدولي ودعت مجموعة "بريك" لإصلاح النظام المالي الدولي عقب الأزمة المالية العالمية، وتريد المجموعة التوصل لموقف مشترك يضمن دعوة لإصلاح بعض المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد والبنك الدوليين بشكل يعكس الأهمية المتزايدة للدول الأعضاء في المجموعة. وخلال القمة الأولى توصل قادة المجموعة الى عدد من التوافقات، المتمثلة بالتنسيق والتعاون بين دول مجموعة "بريك" في مجال الطاقة، والإلتزام بإصلاح المؤسسات المالية الدولية وذلك لتعكس التغيرات في الإقتصاد الدولي، والتعاون بين دول المجموعة في مجال العلم والتعليم والبحث والتطوير للتكنولوجيا المتقدمة.

القمة الثانية: قمة برازيليا، البرازيل، عُقدت بتاريخ 15 نيسان 2010

التقى قادة مجموعة "بريك" لمناقشة القضايا الرئيسة في جدول الأعمال، وتم الإتفاق على خطوات ملموسة لتحريك التعاون والتنسيق داخل المجموعة إلى الأمام، واتفقت الدول الأربعة على تحديد منطلقات مشتركة لإزالة آثار الأزمة الإقتصادية وإصلاح المؤسسات المالية الدولية كما ناقشوا مسائل متعلقة بإصلاح النظام المالي الدولي إضافة إلى متابعة الوضع في مجال الطاقة الدولية[9]، التأكيد على العمل والدعم باتجاه نظام عالمي متعدد الأقطاب ومنصف وديمقراطي، على أساس القانون الدولي والمساواة والإحترام المتبادل والتعاون والعمل المنسق[10].

القمة الثالثة: قمة سانيا، الصين، عُقدت بتاريخ 14 نيسان 2011

في القمة التي عُقدت في مدينة سانيا جنوب الصين، شاركت جنوب إفريقيا في تلك القمة بعد إنضمامها لمجموعة "بريك" وفي ذلك الوقت تحول اسم المجموعة الى مجموعة "بريكس". وقد صدر عن هذه القمة إعلان مشترك، أكدت في الدول الأعضاء في المجموعة على أن المجموعة تضم ما يقارب من 3 مليار نسمة، مما يجعلها أكبر التكتلات على الإطلاق والذي يعني بدوره أن المجموعة سوف تلعب دور فعال في خدمة البشرية من خلال تحقيق العيش في عالم أكثر مساواة

وعدالة، كما أبرز الإعلان دور المجموعة والدول الأخرى الصاعدة في تحقيق الأمن والسلم وكذلك النمو الإقتصادي للعالم، كما أكد الإعلان على دعم المجموعة للتكتلات الإقليمية لما يمثله ذلك من إحداث توازن في النظام الدولي، ما سيجعلها تصبح قوة تصويتية أكبر في المنظمات المالية الدولية، وتبنى الإعلان أيضاً تحقيق التنمية المستدامة ومواجهة الفقر وتحقيق أهداف الألفية في الدول النامية، ومحاربة الإرهاب والتنسيق الأمني، التوسع في إستخدام الطاقة المتجددة والإستخدام السلمي للطاقة النووية[11].

القمة الرابعة: قمة نيودلهي، الهند، عُقدت بتاريخ 29 آذار 2012

لقد أكدت قمة نيودلهي التي عُقدت في الهند، أن مجموعة "بريكس" لما تمثله من 43% من سكان العالم، على رفضها التدخل في شؤون دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل يهدد عدم إستقرارها، وإنها أعربت عن قلق دول المجموعة من عدم الإستقرار الإقتصادي في منطقة اليورو وأكدت على ضرورة إتخاذ التدابير اللازمة للحد من الاضطرابات في تحركات رؤوس الأموال العابرة للدول بشكل يتسبب في أزمات مالية تهدد إستقرار النظام المالي الدولي، وضرورة العمل على وقف العنف ودعم حقوق الإنسان في سوريا، والعمل على ترميم الإقتصاد الأفغاني على اعتبار ان أفغانستان من الدول المهمة إستراتيجياً، وضخ مساعدات إقتصادية في الدول التي تعاني النزاعات في منطقة آسيا الوسطى[12].

القمة الخامسة: قمة دوربان، جنوب إفريقيا، عُقدت بتاريخ 26-27 آذار 2013

عقدت هذه القمة، بمشاركة قادة دول المجموعة ونحو 16 من قادة الدول الإفريقية، من بينهم رئيس وزراء أثيوبيا باعتباره رئيساً للاتحاد الإفريقي. وشدد البيان الختامي لقمة المجموعة على أن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة يخالف القانون الدولي ويضر بعملية السلام في الشرق الأوسط، تم اعتماد جلسة مغلقة لقادة الدول الأعضاء في اليوم الأول وجلسة علنية مع الضيوف في اليوم التالي، ورحب البيان بإنضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة بصفة دولة مراقب معرباً عن قلق الدول من عدم وجود تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. وأوصت القمة بإنشاء بنك ائتماني للمجموعة على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي برأسمال أولي مقداره 50 مليار دولار، يوزع بالتساوي على دول المجموعة بوصفه خطوة مفصلية في عملية تكامل العلاقات الإقتصادي. أكدت أيضاً القمة على حق إيران في امتلاك الطاقة النووية السلمية، وضرورة حل خلافاتها مع المجتمع الدولي عبر الحوار والمفاوضات السياسية ورفض سياسة العقوبات الأحادية التي تنتهجها بعض الدول. وعلى ضرورة الحوار والحل السياسي للأزمة السورية ورفض التدخل الخارجي الإقليمي والدولي وأعمال العنف والاقتتال الداخلي لن يشكل مدخلاً لحل الأزمة بل يزيدها تعقيداً [13].

القمة السادسة: قمة فورتاليزا، البرازيل، عُقدت بتاريخ 14-17 تموز2014

كان إجتماع القادة في هذه القمة من أجل موضوع محدد وهو النمو الشامل والحلول المستدامة وذلك تماشياً مع السياسات المتبعة من طرف حكومات دول مجموعة "بريكس" من أجل مواجهة التحديات البشرية التي تفرضها الحاجة الملحة لتحقيق النمو. وقد توصل قادة المجموعة الى عدة توافقات، تمثلت بتجديد الانفتاح على زيادة التواصل مع الدول الأخرى خاصة الدول النامية، التأكيد الدائم على الإلتزام بقواعد القانون الدولي، والإتفاق على إنشاء (بنك التنمية الجديد) الخاص بدول مجموعة "بريكس" (BRICS New Development Bank) وإختصاراً (BRICS NDB)، وصندوق إحتياطي الطوارئ (BRICS Contingent Reserve Arrangement) واختصارا (BRICS CRA) [14].

القمة السابعة: قمة أوفا، روسيا، عُقدت بتاريخ 08-09 تموز2015

اجتمع قادة مجموعة "بريكس" في قمتهم السابعة في روسيا، وقد تمت مناقشة القضايا ذات الإهتمام المشترك فيما يتعلق بالإتفاق على تكثيف الجهود المنسقة للتصدي للتحديات الناشئة وضمان السلام والأمن وتعزيز التنمية بطريقة مستدامة ومعالجة القضاء على الفقر وعدم المساواة والبطالة لصالح شعوب مجموعة "بريكس" والمجتمع الدولي وتم التأكيد على تعزيز الدور الجماعي لدول مجموعة "بريكس" في الشؤون الدولية ومن أهداف القمة [15]. وإطلاق آلية مشتركة في إطار مجموعة "بريكس" لدراسة مشاكل المنافسة التجارية. ومكافحة كل أشكال الاحتكار المنظم. وتحسين القدرة الثنائية لإقتصاديات لمجموعة "بريكس" في العالم.

القمة الثامنة: قمة بيناوليم، الهند، عُقدت بتاريخ 15-16 تشرين أول 2016

عقدت هذه القمة بمدينة غووا في الهند، وتم فيها التأكيد على أهمية مواصلة التضامن والتعاون على أساس المصالح المشتركة والأولويات الرئيسية لتعزيز الشراكة الإستراتيجية بروح من الانفتاح والتضامن والمساواة والتفاهم، حيث اعتبر قادة دول مجموعة "بريكس" أن مجموعتهم أصبحت تمثل صوتاً مؤثراً على الساحة الدولية من خلال التعاون الملموس بينهم، والذي يوفر فوائد مباشرة لشعوبهم وفي هذا السياق لوحظ تفعيل بنك التنمية الجديد وصندوق إحتياطي الطوارئ لمجموعة "بريكس"، الأمر الذي يسهم إلى حد كبير في الإقتصاد الدولي وتعزيز التنمية المالية الدولية. ومن أهم أهداف القمة مراجعة ومتابعة الكثير من النشاطات الخاصة بدول مجموعة "بريكس" في جميع المجالات، وتوسيع عضوية مجموعة "بريكس" من خلال إنعقاد لجان العمل المختلفة في كافة المجالات [16].

القمة التاسعة: قمة شيامن، الصين، عُقدت بتاريخ 03-05 أيلول 2017

عُقدت هذه القمة بمدينة شيامن في الصين، تم بموجب هذهِ القمة العمل على العمل على تحقيق الإنماء المتوازن بصفته خطوة إيجابية للرقي بإقتصاديات دول مجموعة "بريكس". ودراسة إمكانية إشراك بعض الدول الإفريقية والآسيوية كعضو في المجموعة وليس كمراقب، وتحقيق صفقات تجارية عادلة بين أعضاء مجموعة "بريكس"[17].

القمة العاشرة: قمة جوهانسبيرغ، جنوب إفريقيا، عُقدت بتاريخ 25-27 تموز 2018

وتعد من أهم قمم المجموعة خاصة وأن ظروف إنعقادها جاءت في خضم النزاعات التجارية التي تحاول الولايات المتحدة الأميريكية افتعالها في عدد من المناطق وخاصة مع الصين التي لاحت الحرب الإقتصادية بينهما في الأفق وحضرها كل قادة دول مجموعة "بريكس"، وشارك فيها أيضاً رؤساء سبع دول إفريقية بالإضافة إلى الأرجنتين وتركيا وجمايكا وحضر القمة ومصر. وكان الهدف الرئيسي في القمة هو تشكيل نظام إقتصادي متعدد الأقطاب وله القدرة على الصمود في وجه الصدمات الإقتصادية، وقد أكد قادة دول مجموعة "بريكس" استعدادهم للتعاون من أجل مساعدة الدول النامية التي تربطها علاقات مع المجموعة، وكذلك تأكيد مجموعة "بريكس" على التسوية السلمية للنزاعات في الشرق الأوسط وأهمية استئناف المفاوضات في القضية الفلسطينية والأوضاع الراهنة في الخليج، وتطرق إلى أهمية تسوية الخلافات العربية بين (مصر، السعودية، الإمارات، البحرين مع دولة قطر) كما أكدت المجموعة على دعمها للإتفاق النووي الإيراني[18]. وكان الهدف من القمة إنشاء برنامج الشراكة للثورة الصناعية الجديدة، وهو برنامج مشترك بين أعضاء مجموعة "بريكس" وقد ركز على إعلاء سقف الفرص المنبثقة من الثورة الصناعية الرابعة أي الثورة الصناعية الجديدة.

القمة الحادية عشر: قمة برازيليا، البرازيل، عُقدت بتاريخ 13-14 تشرين الثاني 2019

عُقدت القمة في العاصمة برازيليا، فهي ثاني قمة تنعقد بالبرازيل، وكان الهدف منها وضع اللمسات الأخيرة لبرنامج الشراكة للثورة الصناعية الجديدة، وهو ما سيعجل اكتساح مجموعة "بريكس" للعديد من الأسواق الإفريقية والأميريكية والآسيوية خاصة تلك التي تعاني من العقوبات الأميريكية والأوروبية، وتقريب الروابط بين بنك التنمية الجديد الذي أنشأته مجموعة "بريكس".

القمة الثانية عشر: قمة سان بطرسبورج، روسيا

كان مقرراً لها الإنعقاد بتاريخ 21-23 تموز 2020 في روسيا، لكن تم تأجيلها بسبب انتشار فيروس كورونا، وتم عقد قمة إفتراضية عبر تقنية الـ (videoconference) بين وزراء الخارجية[19]. وقد عقد مؤتمر القمة يوم 17 تشرين الثاني 2020، في سان بطرسبورغ في روسيا، بالشراكة مع منظمة شنغهاي للتعاون عبر تقنية الـ (videoconference) بسبب جائحة كورونا. وناقشت هذه القمة إتفاقا متبادلا حول مساعدة الدول الأعضاء لمجموعة "بريكس" من أجل تحسين مستوى معيشة شعوب هذه الدول [20].

القمة الثالثة عشر: قمة نيودلهي، الهند، عُقدت بتاريخ 09 أيلول 2021

عُقدت قمة مجموعة "بريكس" الثالثة عشرة في نيودلهي، الهند، بتاريخ 09 أيلول 2022، عبر تقنية الـ (videoconference) أيضاً. ووفي البيان الصادر عن القمة أقرت الدول الخمس لمجموعة "بريكس" مجموعة من المقررات[21]، أهمها: إن إنتاج لقاحات كوفيد-19 وفر الأمل الأكبر للتغلب على الجائحة، وأن التطعيم المكثف ضد هذا المرض منفعة عامة عالمية، وعلى تجاوز حالات عدم الإنصاف في الوصول إلى اللقاحات ووسائل التشخيص والعلاج خاصة بالنسبة لأفقر سكان العالم وأكثرهم ضعفاً، وعلى أهمية التقييم العلمي والموضوعي لسلامة وفاعلية اللقاحات من قبل المنظمين في جميع أنحاء العالم، وعلى التزامهم القوي بمواصلة جهودهم المستمرة في دعم الدول في جميع أنحاء العالم لمكافحة الجائحة من خلال التمويل والتبرعات والإنتاج المحلي وتسهيل تصدير اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص وغيرها من المعدات المنقذة لحياة المرضى. وفيما يتعلق بالأوضاع في أفغانستان، طالب قادة المجموعة بالامتناع عن العنف وتسوية الوضع بالوسائل السلمية، وشددوا على أولوية مكافحة الإرهاب، منها منع محاولات المنظمات الإرهابية لإستخدام الأراضي الأفغانية كملاذ للإرهابيين وتنفيذ هجمات ضد دول أخرى. وفي ختام البيان أكدت دول مجموعة "بريكس" بإن المجموعة حققت العديد من الإنجازات في فترة العقد ونصف العقد الماضية، وإنها أصبحت صوت مؤثر للإقتصادات الصاعدة في العالم.

القمة الرابعة عشر: بكين، الصين، عُقدت بتاريخ 23 حزيران 2022

عُقدت قمة مجموعة "بريكس" الرابعة عشرة في بكين، الصين، وتم خلالها الدعوة الى الشراكة من أجل النمو السريع والتنمية المستدامة، والإتفاق على ان تتولى جنوب أفريقيا منصب رئيس مجموعة "بريكس" لعام 2023. وتم خلالها أيضاً مناقشة تغير المناخ الذي يمثل تهديدا متزايدًا لرفاهية الإنسان. وبالتالي، فإن معالجة تغير المناخ تتطلب تغييرات عاجلة وهامة وتحولية في جميع قطاعات الإقتصاد، ووعدت مجموعة "بريكس" بايجاد الفرص لإدارة المخاطر المرتبطة بتغير المناخ وبالتالي تحسين حياة ومستقبل مواطني العالم [22]. ودعم التعليم والتطوير المستمر للمهارات بإعتبارهما حلان طويلا الأمد لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر. وفي إطار هذه الأولوية، سيتم متابعة التعاون والمبادرات القائمة نحو خلق المعرفة وتبادلها وإطلاق العنان لفرص المستقبل في هذا المجال. وإعطاء الأولوية لبناء شراكة بين مجموعة "بريكس" وإفريقيا وإطلاق العنان لفرص مفيدة للطرفين لزيادة التجارة والإستثمار وتطوير البنية التحتية. ودعم تنفيذ وإيجاد الحلول اللازمة لتسريع تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة العام 2030.

القمة الخامسة عشر: جوهانسبيرغ، جنوب أفريقيا، عُقدت بتاريخ 22-2023/08/24

عُقدت قمة مجموعة "بريكس" الخامسة عشرة في جوهانسبيرغ، جنوب أفريقيا، وأعلن خلالها رئيس جنوب إفريقيا سيريل رامافوسا، أنه تمت دعوة 6 دول، هي (الأرجنتين ومصر وأثيوبيا وإيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) للإنضمام إلى المجموعة. وكان من المقرر أن تدخل العضوية الكاملة حيز التنفيذ في2024/1/1. ومع ذلك، على

سبيل المثال فيما يتعلق بالارجنتين أدت الانتخابات العامة الأرجنتينية في تشرين الثاني 2023 إلى تغيير الرئيس الارجنتيني إلى خافيير مايلي، الذي التزم بسحب طلب عضوية البلاد. وفي 30 تشرين الثاني 2023، أكدت وزيرة خارجية الأرجنتين ديانا موندينو أن الأرجنتين لن تنضم إلى مجموعة "بريكس". وفي 29 كانون الاول 2023، أرسلت حكومة الأرجنتين خطابًا إلى جميع قادة مجموعة "بريكس" للإعلان رسميًا عن انسحابها من عملية التقديم. وتتيح توسعة المجموعة على ذلك النحو بعد إنضمام الدول الخمسة ليصبحوا أعضاءً في مجموعة "بريكس" ، قوة دفع هائلة للمجموعة التي تسعى لإحداث التوازن على الصعيد الإقتصادي، وتنافس (مجموعة السبع G7)[23]، لا سيما بالنظر إلى ما تزخر به الدول الجديدة من مقومات. وأرسل المدعوون الخمسة الجدد ممثلين رفيعي المستوى إلى للاشتراك في قمة مجموعة "بريكس" في ديربان، جنوب أفريقيا، وشاركوا بشكل كامل في القمة، كما أنهم أرسلو مسؤولين لحضور إجتماع في موسكو يوم 2024/01/30، وهو مايعد إشارة واضحة على أنهم قبلوا الدعوة للإنضمام.ومن المنتظر أن يلعب التكتل بعد مضاعفة أعضائه دورًا في تحقيق التوازن الإقتصادي حول العالم، والهيمنة الإقتصادية لبعض الدول الكبرى، كما أن الدول المنضمة تضع عليه آمالًا كبيرة ليمثل لهم فرصًا إقتصادية واعدة وخلق إقتصاد عالمي متعدد الأقطاب، والتوازن في العلاقات الإقتصادية إضافة إلى تقليص من هيمنة الدولار الأميركي، كلها خطوات هامة تأمل الدول الأعضاء في مجموعة "بريكس" الوصول إليها، وإن توسع المجموعة بإضافة الدول الجديدة يمثل فرصة كبيرة لتعزيز مكانة التكتل ودوره في المستقبل. وبهذه الاضافة ستكون مجموعة "بريكس" أكثر تأثيرًا لإنضمام دول نفطية على رأسها المملكة العربية السعودية والإمارات، في ظل وجود روسيا، يمثل فرصة كبيرة لزيادة احتياطي المجموعة من النفط، وبإنضمام دول جديدة منها أثيوبيا وإيران ومصر، سيرتفع عدد سكانه، ليمثل نسبة كبيرة من سكان العالم، وبالتالي يصبح أكثر تأثيرًا، وتنسيق التكتل الرؤى حول المواضيع الأساسية سواء كانت إقتصادية أو غير إقتصادية سيكون أمرا مؤثرا في المحافل الدولية، خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة، ليكون أكثر تنظيما، فإذا تمت مقارنته إقتصاديا سيكون أكبر منافس (مجموعة السبع G7)، وبشأن التأثيرات طويلة المدى لتوسع التكتل على الهيمنة الأميركية يمكن القول أن من الممكن أن يتم من خلال إستخدام عملة مشتركة تدريجيا ستجرى التهيئة لتقليل الاعتماد على الدولار الأميريكي، ليكون التحول نحو الاعتماد على عملات الدول التي يحدث بينها تبادل تجاري فيما بينها، أو مستقبلًا إيجاد عملة بديلة للدولار قد تكون عملة رقمية، لكن لن يكن حدوثه بسهولة، لان الولايات المتحدة الأميريكية وخلفها الإتحاد الأوروبي لن يسمحا لأي تكتل أو مجموعة أخرى أن تؤثر على هيمنتهما على الإقتصاد الدولي[24].

القمة السادسة عشر: كازان، روسيا الإتحادية.

عقدت قمة مجموعة "بريكس" السادسة عشرة في كازان، روسيا الإتحادية، في شهر تشرين الاول 2024. وستتولى روسيا رئاسة مجموعة "بريكس" تحت شعار "تعزيز التعددية من أجل العدالة في التنمية والأمن الدوليين"، وقد أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أن بلاده ستعمل خلال رئاستها لمجموعة "بريكس"، لتعزيز التعاون داخل المجموعة في ثلاثة مجالات رئيسية هي (السياسة والأمن، والإقتصاد والمالية، والإتصالات الثقافية والإنسانية)، كما تعتزم العمل لزيادة دور المجموعة في النظام النقدي والمالي الدولي وتعزيز التسويات الأكثر نشاطا بالعملات الوطنية. ما يعني أن المجموعة مرشحة للتحول إلى تكتل سياسي وإقتصادي عملاق خلال السنوات القليلة المقبلة[25].

الفرع الثاني/ مبادئ وأهداف مجموعة "بريكس"

لمجموعة "بريكس" مجموعة من المبادئ يتوجب على الدول الأعضاء الإلتزام بها أو أن تتحقق فيها، ومجموعة من الأهداف تسعى الى تحقيقها، والتي سنأتي على بيانها تباعاً، وعليه سوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين سنتحدث في الأول عن مبادئ مجموعة "بريكس"، وسنبحث في الثاني أهداف مجموعة "بريكس".

أولاً: مبادئ مجموعة "بريكس"

تقوم مجموعة "بريكس" على المبادئ التالية:

1. مبدأ رفض التبعية:

ترتبط الدول الخمس برابط هام وهو الذي أنشئت على أساسه هذه المجموعة ألا وهو رفض الهيمنة الغربية على الإقتصاد والسياسة الدولية، فأعضاء مجموعة "بريكس" يدعون إلى إنشاء نظام أكثر عدالة وتوازناً للعلاقات الإقتصادية الدولية ويهدفون إلى وضع نظام بديل لمجموعة القيود الإقتصادية يضعها الهيكل الحالي للنظام المالي والنقد الدولي، وهنا نرى أن دول مجموعة "بريكس" تتمتع بشكل عام بانتمائها إلى الدول التي تحترم سيادة الدول المستقلة دون النظر إلى حجمها أو قوتها[26]. ومجموعة "بريكس" تختلف عن غيرها من المجموعات والتحالفات والمنظمات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل خاصة وأنه لا يوجد رابط معين بين الدول الخمس سواء على الصعيد السياسي أو الإقتصادي أو الثقافي، كما أنه لا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي بل تأتي من أربع قارات مختلفة، كذلك فإن هناك تبايناً واضحاً في درجات النمو الإقتصادي ومستويات الإنتاجية بين الدول الخمس. وقد شهدت آلية التعاون بين هذه الدول تحسناً مستمراً في الأعوام القليلة الماضية، وتشكلت بشكل أولي هيكلية تعاون في مجالات الأمن السياسي والتنمية الإقتصادية وتطورت هذه الهيكلية حالياً حتى أصبحت منصة للأسواق الناشئة والدول النامية في إجراء التبادلات والحوار في مجالات الإقتصاد والمالية والتنمية وبذلك صارت مجموعة "بريكس" قوة حيوية في صون السلم والإستقرار، وتفعيل النمو الإقتصادي وتعزيز نزعة التعددية وتنشيط الديمقراطية في العلاقات الدولية. فهذه المجموعة ترفض سياسة الضغط العسكري والانتقاص من سيادة دول

أخرى، وتتبنى مواقف متشابهة من القضايا الدولية خاصة الأزمة السورية والملف الإيراني والتسوية في الشرق الأوسط، وقد امتنعت دول المجموعة عن التصويت في مجلس الأمن الدولي بالنسبة للقرارات المتعلقة بليبيا وكذلك بعض القرارات الخاصة بسوريا [27].

2. مبدأ الحياد:

فهي مجموعة محايدة بالنسبة للتوازنات السياسية الدولية، لأنها تضم دولاً مختلفة إلى حد كبير في التوجهات السياسية والأنظمة الإقتصادية، وتمثل توجهات عالمية مختلفة، وحتى المواقف السياسية بينها متباينة بشكل نسبي [28]. فمجموعة "بريكس" تتألف من خمسة دول ومصدرها أربع قارات مختلفة، وهي تعتبر مختلفة بشكل كبير عن بقية أشكال المجموعات والمنظمات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل، فلا يوجد رابط معين مشترك بين الدول الخمس، سواء سياسي أو إقتصادي أو غيره كما لا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي، وهناك تبايناً واضحاً في درجات نموها الإقتصادي ومستوياتها الإنتاجية، وحتى المواقف السياسية بينها متباينة بشكل نسبي. هنا يكون التساؤل كيف نشأت هذه المجموعة وما الذي يربطها ببعضها البعض؟ إن هذه الدول الخمس بينها رابط هام يجمعها، وهو أنها لا تنتمي إلى "دائرة الحضارة الغربية" فهي تشكل عدة حضارات مختلفة، والتي تتمثل بالحضارة الشرقية العريقة، فالهندوسية في الهند والبوذية في الصين والحضارة الأرثوذكسية المتميزة عن الشرق والغرب معاً في روسيا الحضارة الغربية والحضارة الغربية اللاتينية في البرازيل التي يتميز شعبها بثقافة وفنون كثيراً من الدول المحيطة بها والحضارة في إفريقيا في جنوب إفريقيا [29]. وأما الرابط الأهم والذي جمع هذه الدول الخمس مع بعضها البعض هو الرابط السياسي والذي على أساسه نشأت هذه المجموعة ويتمثل في رفض الهيمنة الغربية على الإقتصاد والسياسة الدولية، والتي تسببت في الأزمات المالية الدولية والتي يعاني الكثير من دول العالم من أجل الخروج منها، أما أهم العوامل المشتركة فهو النمو الإقتصادي السريع لهذه الدول، أما الرابط الثالث والذي يجمع دول "بريكس" هو إرادتها للوصول إلى مركزها الطبيعي في العالم وإدراكها أن الدول المسيطرة حاليا لن تسمح لدولة جديدة أن تحل مكانها وأن تأخذ مميزاتها، ولذلك وجدت هذه مصلحتها في الالتقاء مع بعضها لصيانة حقوقها، ولإدراكها أن بقاءها منفردة ومن دون إطار كبير من الدول المتقدمة يدافع عنها سوف يبقيها على ما هي عليه[30].

3. مبدأ التكامل الإقتصادي لدول مجموعة "بريكس":

تختلف مستويات وإمكانات دول مجموعة "بريكس" سواء الإقتصادية أو السياسية أو العسكرية الخ، فكل دولة منها لها ما يميزها عن الأخرى، فعند تفحص روسيا مثلاً يظهر بوضوح أنها الأقل في النمو الإقتصادي بالمقارنة بالأربعة الآخرين لكنها تعتبر الأقوى سياسياً وعسكرياً ونفوذاً في العالم، وهنا يمكن القول أن روسيا تمثل رأس هذه المجموعة والصين تعتبر جسدها أما باقي الدول فهي أطرافها، ويذهب البعض في أميريكا والغرب إلى الاعتقاد بأن روسيا هي التي تهيمن على هذه المجموعة وتوجهها حسب مصالحها وطموحاتها وتطلعاتها على الساحة الدولية، وهذا الاعتقاد بالقطع قد يكون مبالغات لا تمت للواقع بصلة وهي ربما من موروثات الحرب الباردة[31]. وربما إنضمام جنوب إفريقيا لهذه المجموعة يؤكد بطلان هذه التوقعات والمبالغات باعتبار أن جنوب إفريقيا دولة مرتبطة بالغرب تماماً في توجهاتها السياسية وقد أيدت التحالف الغربي في ليبيا بينما امتنعت الدول الأربع الأخرى عن التصويت على قرار مجلس الأمن، إن مجموعة "بريكس" لها مضمون سياسي أولاً قبل كل شيء، وقد أعلن ذلك صراحة وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" قائلاً إن ذلك تجمع جيوسياسي أولاً وقبل كل شيء [32]. والمعروف لدى العالم بأسره أن الإقتصاد هو عصب الدول، وأن الدول تستطيع أن تقيس وزنها السياسي بحسب وزنها الإقتصادي، وأنها تحتاج دائماً إلى رفع مستواها الإقتصادي في جميع المجالات لتكون صاحبة نفوذ وقرار وكما تم التطرق إليه سابقاً إلا أن مجموعة"بريكس" أساساً بنيت على أسس إقتصادية وبمواصفات سياسية، ولا زالت تطبق في كل لقاءاتها إتفاقات إقتصادية وذات منافع إقتصادية مختلفة تعود بالنفع على كافة الدول الأعضاء، وما يمكن قوله إن هذه الدول استطاعت أن تبني علاقاتها الإقتصادية والتجارية فيما بينها بشكل تكاملي، بما يعود بالنفع والفائدة على الدول الأعضاء وفق إتفاقيات وقعت فيما بينها، وذلك بعد إتمام القمم المتعاقبة والتي أقرت فيها تسهيلات عديدة لكي تكون المصالح الإقتصادية لجميع الدول الأعضاء على سلم أولوياتها.

4. مبدأ السياسة والإقتصاد في حسابات مجموعة "بريكس":

استطاعت مجموعة "بريكس" أن تأخذ مكانا من ضمن الحسابات الدولية بعد إنضمام جنوب إفريقيا المجموعة البريك أوائل 2011، لتصبح خمس دول ، فإن المجموعة قد تكون في طريقها إلى تكوين تكتل سياسي على نفس نمط الإتحاد الأوروبي و تجمع "الأسيان" كخطوة جانبية للتعاون التجاري و الإقتصادي بين الدول الخمس.فالسياسة تتبع الإقتصاد حيثما ذهب، فعملية ضم جنوب إفريقيا خضعت لاعتبارات سياسية أكثر منها إقتصادية أو تجارية، حيث ان الصين رأت ضرورة ضم دولة إفريقية هي بوابة "بريك" إلى إفريقيا في ظل السباق الأميريكي - الصيني المحموم على النفوذ والتجارة في القارة الافريقية [33].

5. مبدأ التعاون الدولي وتعزيز خطط التنمية على المستوى الدولي.

إن دول مجموعة "بريكس"، تلعب اليوم دورا متزايدا بسرعة في الإقتصاد الدولي، وهي دول حديثة النشأة، وتصنف نفسها في خانة الدول النامية الكبيرة، وتتبادل وجهات النظر في ما بينها بصورة دورية حيال القضايا الإقليمية والدولية الساخنة. ونظرا لحجم الموارد البشرية الشابة فيها، يتزايد عدد سكانها بسرعة ليصبح قرابة نصف سكان العالم بعد سنوات قليلة، وهي تمتلك نسبة عالية من أكبر أسواق العالم، نظرا لإرتفاع أعداد المستهلكين فيها، والتزايد الملحوظ في متوسط نصيب

الفرد من الدخل القومي، وزيادة حجم الإنفاق الذي يشكل مدخلا موثوقا لمزيد من التنمية المستدامة فيها. وضعت مجموعة "بريكس" في رأس أولوياتها مبدأ التعاون الدولي وتعزيز خطط التنمية على المستوى الدولي، للحفاظ على استقلاليتها، مع الحرص على إنشاء مؤسسات مشتركة تسمح لها بتجنب الارتباط التبعي بالنظام المالي الدولي، الذي يهيمن عليه الغرب، فتمت الموافقة على إنشاء مصرف التنمية الجديد برأسمال قدره 50 مليار تساهم كل دولة بعشرة مليارات منها، وقد حققت دول مجموعة "بريكس" مكانة إقتصادية بارزة، وباتت مؤهلة لتلعب دورا أكبر في القضايا الدولية، وتحولت إلى قوة فاعلة في مواجهة الأزمة المالية، وتعزيز النمو الإقتصادي الدولي، وتحسين الحوكمة الإقتصادية الدولية، وتدعيم الديمقراطية في العلاقات الدولية[34].

6. الإلتزام الثابت بالتنمية المستدامة وتعميم الرخاء الإقتصادي المشترك.

تحت شعار "من أجل الإستقرار والأمن والرخاء في العالم"، أجرى زعماء الدول الخمس مناقشات معمقة بشأن التنمية المستدامة، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة، والقضايا الدولية والإقليمية. فأعطوا الأولوية للتعاون مع الأسواق الصاعدة والدول النامية من جهة، وتقديم مساهمات أكبر في مجال تعزيز التنمية البشرية والإقتصادية المستدامة من جهة أخرى، وباتت لديهم مواقف مشتركة حول سبل تطوير العمل المشترك، لحماية السلم والإستقرار في العالم، والإلتزام الثابت بالتنمية المستدامة وتعميم الرخاء الإقتصادي المشترك، والإلتزام بمبدأ التعاون الدولي وتعزيز خطط التنمية على المستوى الإقليمي والدولي[35].

ثانياً: أهداف مجموعة "بريكس"

تسعى مجموعة "بريكس" لتحقيق مجموعة من الأهداف، فعلى سبيل المثال لا الحصر فانها تهدف الى تحقيق الآتي:

1. إصلاح المؤسسات المالية الدولية:

ترى مجموعة "بريكس" بأن المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، هي امتداد للأوضاع التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية وهي مقيدة بالظروف التي نشأت فيها، وبهذا المعنى فإنها لا زالت تعكس الهيمنة الغربية على العالم، وبالتالي فهي غير مناسبة للعالم الذي شهد نهاية الإمبراطوريات الأوروبية وصعود الدول الإقتصادية في آسيا وفي باقي مناطق العالم. وانطلاقاً من هذه الرؤية ومنذ إنعقاد مؤتمر القمة الأول لمجموعة "البريك" سنة 2009 ظلت عملية إصلاح المؤسسات المالية الدولية تتصدر جدول أعمال مؤتمرات القمة. إذ ترى مجموعة "بريكس" الى ضرورة خلق توازن دولي في العملية الإقتصادية، وإنهاء سياسة القطب الأحادي وهيمنة الولايات المتحدة الأميريكية على السياسات المالية الدولية، وإيجاد بديل فعال وحقيقي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى جانب تحقيق تكامل إقتصادي وسياسي بين الدول الخمس المنضوية في عضويته وتنمية البنى التحتية في دول المجموعة وتحقيق آليات مساهمة فعالة بين الدول الخمس في وقت الأزمات الإقتصادية بدل اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية ، وإيجاد طريقة فعالة لمنح وتبادل القروض بين دول المجموعة بشكل لا يؤثر ولا يحدث خلل إقتصادي لأي من دول المجموعة رغم مساعدة الدولة المتضررة إلى جانب تعزيز شبكة الأمان الإقتصادية الدولية، بالنسبة لتلك الدول وتجنيبها ضغوط الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية وتكبيلها بالفوائد[36]. وتعمل دول مجموعة "بريكس" حالياً على تنسيق مواقفها الدولية وخاصة إزاء الصراعات ومناطق النفوذ وهي تقريباً تتكلم بلغة واحدة في المحافل الدولية، وتعمل الولايات المتحدة الأميريكية ودول التحالف الغربي على عرقلة جهود الدول في التجمع والتحدث بلغة واحدة فتستخدم لغة التهديد وتحريك الأخطار لهذه الدولة تلك ولكن رغم هذه التحديات الموجودة فإن إرادة مجموعة "بريكس" تتجه نحو إتباع سياسة واحدة، وقد تكون روسيا هي المحرك الأساسي لهذهِ المجموعة وهي التي تعطيه العزم والقوة، لكن بمجرد وجود نية لإنشاء مثل هذهِ المجموعة يعني أن هذه الدول ماضية في سبيل الحصول على حقوقها[37]. ومن جانب آخر تحاول مجموعة "بريكس" تغيير نظام النقد الدولي بتقليل الاعتماد على الدولار الأميريكي في المدفوعات الدولية إذ تبلور الدول الخمس إتفاقية تتيح تقديم فروض أو منح لبعضها البعض بعملاتها المحلية لتدويل تلك العملات وتأسيس آليات جديدة. وتسعى لسحب دول صاعدة وناجحة تشارك المجموعة هذه التطلعات إلى حد ما، فيمكن الانفتاح على العالم الإسلامي لاسيما الدول الرئيسية فيه مثل تركيا، ماليزيا وإيران وخلق نظام للتنسيق الأمني والحث على زيادة التعاون بين مجموعة "بريكس" والإقتصاديات الغربية[38].

2. دعم قيام نظام دولي متعدد الأقطاب:

تسعى دول مجموعة"بريكس" إلى إيجاد نظام دولي متعدد الأقطاب وأكثر ديمقراطية، يستجيب للبيئة الدولية المتطورة التي تمتاز حالياً بتعدد التهديدات والتحديات الدولية التي لا يمكن مواجهتها إلا عن طريق تعاون كل مكونات المجتمع الدولي من أجل تحقيق التنمية المشتركة، والاحتكام إلى معايير القانون الدولي المعترف بها عالمياً وبروح من الإحترام المتبادل وصنع القرارات الجماعية، وتعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية وتعزيز صوت الدول النامية في الشؤون الدولية.

كما عملت مجموعة "بريكس" على إعمال نظام الأمن الجماعي، من أجل الحد من التصرفات الانفرادية للولايات المتحدة الأميريكية وعبرت عن ذلك في المادتين 15 و16 من البيان الختامي للقمة العاشرة للمجموعة التي عُقدت في جوهانزبورغ بجنوب إفريقيا.

3. مواجهة العولمة

تختلف مجموعة "بريكس" بشكل كبير عن بقية أشكال المجموعات والمنظمات الدولية الأخرى، حيث لا يوجد رابط معين مشترك بين الدول الخمس، سواء سياسياً أو إقتصادياً أو ثقافياً أو غيره، كما أنه لا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي، بل تأتي

من أربع قارات مختلفة، كما أن هناك تبايناً واضحاً في درجات نموها الإقتصادي ومستوياتها الإنتاجية، وحتى المواقف السياسية بينها متباينة بشكل نسبي، فهي مجموعة لكنها غير محايدة تماماً بالنسبة إلى التوازنات السياسية الدولية، لأنها تضم دولاً مختلفة إلى حد كبير في التوجهات السياسية والأنظمة الإقتصادية وتمثل توجهات عالمية متعددة، كما أن إهتمام المجموعة يتركز في الأساس على النواحي الإقتصادية والمالية الدولية من قبيل مقترحات مثل طرح عملة دولية جديدة أو إصلاح صندوق النقد والبنك الدوليين، حيث اتخذت دول المجموعة عدة إجراءات لمواجهة الهيمنة الغربية على المؤسسات المالية الدولية، والعمل على إعادة تشكيل المنظومة المالية الدولية، وذلك من خلال:

- العمل على إصلاح المؤسسات المالية الدولية: تعمل مجموعة "بريكس" على زيادة حصص مجموعة "بريكس" في صندوق النقد الدولي، ووفقاً لتقارير عالمية حول آفاق الإستثمار التي عقدت في كانون الأول 2010، فقد تصبح مجموعة "بريكس" بحجم مجموعة الدول السبع الولايات المتحدة الأميريكية واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وكندا وإيطاليا بحلول عام 2027[39].

- إنشاء مؤسسات موازية للمؤسسات الإقتصادية الدولية: حيث أن إنشاء بنك التنمية الجديد وصندوق إحتياطي الطوارىء لمجموعة "بريكس"، كقاعدة لتنسيق سياسة الإقتصاد الكلي، سيجنب دول مجموعة "بريكس" ضغوط السيولة على المدى القصير، وإستثمار الاحتياطات الضخمة التي تمتلكها دول المجموعة من العملات الأجنبية في المشاريع التنموية، وسيمكن دول المجموعة من أداء دور مهم وحاسم في الإقتصاد الدولي[40]. وبالتالي، يمثل إطلاق بنك التنمية الجديد لمجموعة "بريكس"، تحولاً إستراتيجياً أكيداً على صعيد التحرر من الهيمنة الغربية على المؤسسات المالية الدولية، وأن البنك والصندوق اللذين جرى تأسيسهما من قبل مجموعة "بريكس" باتا مرشحين لإزاحة البنك وصندوق النقد الدوليين عن موقعهما الذي سمح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بتدمير إقتصادات دول العالم الثالث وإغراق هذه الدول بمديونيات ضخمة تسد أمامها آفاق التنمية الحقيقية[41].

- ترفض مجموعة "بريكس" سياسات الحمائية المتمثلة بفرض ضرائب ورسوم على الواردات من السلع والخدمات، في وقت ترى فيه دول المجموعة أنها تمثل تقييداً لحركة التجارة الدولية. كما ترفض مجموعة "بريكس" التجسس الإلكتروني الذي تقوده الولايات المتحدة الأميريكية، وتعده نوعاً من الإرهاب، لذلك تسعى إلى إنشاء "كابل" إنترنت خاص بها لتفادي عمليات التجسس الأميريكية.

- مع دخول العولمة مرحلة جديدة، بدأت شركات الدول النامية تؤدي أدواراً متنامية على المستوى الدولي، ففي وقت سابق كانت الإستثمارات الأجنبية المباشرة التابعة للدول المتقدمة هي وحدها التي لها فرص العمل سواء في الدول المتقدمة الأخرى أو النامية، لكن في العقود القليلة الماضية وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، أصبح بإمكان شركات الدول النامية أن تستثمر في كل من الدول النامية الأخرى، وكذلك الدول المتقدمة. وفي هذا الإطار، تمتلك مجموعة "بريكس" شركات كبرى تنشط في العديد من المناطق في العالم، كما أنها تستقبل العديد من هذه الشركات لتنشط في أراضيها، وفي غالب الأحيان تدخل هذه الشركات (المحلية والأجنبية) في إتفاقيات شراكة لإنجاز العديد من المشاريع داخل مجموعة "بريكس" أو خارجها. وعلى هذا الأساس ازدادت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لدول مجموعة "بريكس" في جميع أنحاء العالم بقوة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث بدأ بأقل من 1 مليار دولار عام 2002، ليبلغ 146 مليار دولار بعد ثماني سنوات فقط[42].

- إن دعوة روسيا والصين لكل من البرازيل والهند وجنوب أفريقيا إلى إنشاء آلية لاستبدال العملات الوطنية في ما بين المصارف المركزية لدول مجموعة "بريكس"، وذلك لتسوية المعاملات التجارية ما بين دول المجموعة بالعملات الوطنية تمثل خطوة أخرى في طريق إرجاع العالم للتعاطي بقاعدة الذهب بدل الدولار الأميريكي، وهو ما يهدد هيمنتهُ على التجارة الدولية، خصوصاً أن مشتريات روسيا من الذهب في السنوات السبع الأخيرة تنامت بوتيرة متسارعة، حيث بلغ حجم مخزون الذهب في الاحتياطيات الدولية الروسية، حسب بيانات المصرف المركزي الروسي، في نيسان 2015 حوالي 1238 طناً، وهذا يعني أن سلطة الدولار الأميريكي واليورو الأوروبي وما يرتبط بهما من عملات ستنحسر بنسبة 60 في المئة من السوق الدولية[43].

برأينا أن توقيع إتفاقية إنشاء هذه المؤسسات من قبل مجموعة "بريكس" يعكس مجموعة من الدلالات السياسية والإقتصادية والقانونية، على الصعيد الدولي، وعلى عدة أوضاع إقليمية في أكثر من مكان في العالم. لعل أول تلك الدلالات والآثار، هو مواجهة النفوذ الغربي الأميريكي، حيث يمكن قراءة ذلك من عدة أوجه، أولها تقليل أثر آلية العقوبات الإقتصادية التي تستخدم من قبل الغرب والولايات المتحدة الأميريكية في العديد من القضايا السياسية، والتي كان منها فرض عقوبات إقتصادية على روسيا بسبب موقفها من أوكرانيا. وكما هو معروف يوجد بين دول مجموعة "بريكس" الأخرى وأوروبا والولايات المتحدة الأميريكية، العديد من الملفات السياسية، يفترض أن وجود المؤسسات الجديدة لـمجموعة "بريكس" يفقد الولايات المتحدة الأميريكية والغرب القدرة على التأثير أو التلويح بورقة العقوبات الإقتصادية. وتأكيداً على ذلك يلاحظ أن روسيا بدأت الخروج من ضغط العقوبات الإقتصادية الغربية، بإستخدام ورقة تصدير الغاز، ومن ثم أعلنت عن عزمها تصدير الغاز إلى الصين، كبديل عن أوروبا، وخطوة روسيا تعد بمثابة نوع من توطيد العلاقة وإمكانية تواجد مجموعة أو تكتل يمكن أن يواجه الغرب والولايات المتحدة الأميريكية، سواء على الصعيد السياسي أو الإقتصادي.

ومع الأخذ بالحسبان، من جانب آخر، إن البنك والصندوق الدوليين، لم تجر بهما أية إصلاحات في نظم إدارة مجالسها، بما يسمح بدور للدول النامية، وكذلك على صعيد السياسات المتبعة بهذه المؤسسات، وقد يسمح إنشاء مؤسسات مجموعة "بريكس" المالية بجذب العديد من الدول النامية، مما يشكل ورقة ضغط حقيقية للإصلاح وتمثيل الدول النامية في مجالس إدارة البنك والصندوق الدوليين بصورة عادلة.وعليه يمكن القول إن طموحات دول مجموعة "بريكس" لا تزال في الإمكان وقابلة للتنفيذ إلا أن الإمكانات المشتركة لها لم تترجم حتى الآن إلى عمل تعاوني. ولذلك يتوجب على دول مجموعة "بريكس" العمل بجدية لتجاوز الكثير من الخلافات البينية والتركيز على العمل المشترك من خلال تنسيق سياساتها لتحقيق مصالحها المشتركة.

4. إصلاحات قانونية تخص منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن:

منذ إنعقاد أول قمة لقادة دول مجموعة "بريكس" سنة 2009 بمدينة "إيكاترينيورغ"، وإلى غاية قمة جوهانزبورغ سنة 2018 بقي إصلاح منظمة الأمم المتحدة هدفاً أساسياً تسعى المجموعة لتحقيقه، وذلك من خلال التأكيد على الحاجة إلى إصلاح شامل للأمم المتحدة بهدف جعلها أكثر فعالية حتى تتمكن من مواجهة التحديات الدولية الحالية بشكل أكثر فعالية.

وفي القمة الثالثة للمجموعة التي عُقدت في مدينة سانيا، الصين، بتاريخ 14 نيسان 2011 أكدت المجموعة أيضاً على إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بهدف جعله أكثر وكفاءة وتمثيلاً، وحتى يتمكن من التعامل مع التحديات الدولية اليوم بشكل أكثر نجاحاً وهذا ما من شأنه تفعيل الدبلوماسية المتعددة الأطراف في إطار الأمم المتحدة التي تؤدي الدور المركزي في التعامل مع التحديات والتهديدات الدولية[44].كما تهدف كذلك المجموعة إلى تقوية تنسيقها في الأمم المتحدة و (مجموعة العشرين G20)[45] والأطراف الأخرى من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ودفع إصلاحات النظم النقدية والمالية الدولية والقيام بدور كبير في تحسين الإقتصاد الدولي.

5. تقوية المؤسسات المالية التابعة لمجموعة "بريكس":

رحبت الدول غير الأعضاء في المجموعة بدور هذه المؤسسات. أنشأت عام 2014 مجموعة "بريكس" (بنك التنمية الجديد) برأس مال ابتدائي قدره 50 مليار دولار. ولم يتوقف الأمر على ذلك بل أنشأت المجموعة صندوق إحتياطي الطوارئ لدعم الدول الأعضاء التي تكافح من أجل سداد الديون بهدف تجنب ضغوط الديون التي إقترضتها من البنك والصندوق الدوليين، فلم تجذب هذه المشروعات دول مجموعة "بريكس" فقط بل أيضًا العديد من الإقتصادات النامية التي عانت من تجارب مؤلمة تحت وطأة برامج التقشف القاسية من قبل صندوق النقد الدولي. ولعب ذلك دوراً في تزايد إهتمام المزيد من الدول في الإنضمام إلى المجموعة[46].

6. **سعي دول مجموعة "بريكس" إلى زيادة دورها على الساحة الدولية**، نتيجة رغبة أعضاء المجموعة الخمس النامية في تعزيز مكانتها على مستوى العالم، من خلال التعاون النشط فيما بينها، من خلال العمل على تحقيق العديد من الأهداف التي يأتي في مقدمتها، السعي إلى زيادة المشاركة والتعاون مع الدول غير الأعضاء في مجموعة "بريكس"، وتعزيز الأمن والسلام من أجل نمو إقتصادي وإستقرار سياسي، كذلك الإلتزام بإصلاح المؤسسات المالية الدولية، حتى يكون للإقتصادات النامية صوت أكبر من أجل تمثيل أفضل لها داخل المؤسسات المالية الدولية. والعمل مع المجتمع الدولي للحفاظ على إستقرار النظم التجارية متعددة الأطراف وتحسين التجارة الدولية وبيئة الإستثمار، والسعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة[47].

المبحث الثاني/ التنظيم القانوني لمجموعة "بريكس"

للإلمام بالتنظيم القانوني لمجموعة "بريكس"، فقد قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين، نتناول في الأول الهيكل التنظيمي لمجموعة "بريكس" ونوضح في الثاني العضوية في مجموعة "بريكس"، وكما يأتي:

المطلب الأول/ الهيكل التنظيمي لمجموعة "بريكس"

إن بروز مجموعة "بريكس" كقوة مؤثرة في النظام الدولي يرجع إلى عدة عوامل أساسية، فهي تحاول أن تمتلك رؤية إستراتيجية بعيدة المدى عن طريق ابتكار آليات تقودها إلى تجذر هذه الرؤى وتضعها في قمة هرم النظام الدولي. وبسبب طبيعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها مجموعة "بريكس" التي تُعد أهداف طويلة المدى، فقد قررت مجموعة "بريكس" تشكيل عدد من المؤسسات والأنظمة للمجموعة، وللإلمام بأهم هذه المؤسسات فقد قسمنا هذا المطلب إلى فرعين، نتناول في الأول مؤسسات مجموعة "بريكس" ونوضح في الثاني أنظمة المجموعة، وكما يأتي:

الفرع الأول/ مؤسسات مجموعة "بريكس"

للإحاطة بمؤسسات مجموعة "بريكس" سيقسم هذا الفرع الى شقين، يخصص الأول لبحث بنك التنمية الجديد، ويكرس الثاني لدراسة صندوق إحتياطي الطوارئ (الصندوق الإحترازي) لمجموعة "بريكس"، وكما يأتي.

أولاً: **بنك التنمية الجديد:**

تم الإتفاق على إنشاء بنك التنمية الجديد بقيمة 50 مليار دولار، ويكون مقر في مدينة شنغهاي الصينية، وذلك أثناء قمة البرازيل التي عُقدت بتاريخ 14-17 تموز2014، وينظر إلى بنك التنمية الجديد كمثال على زيادة التعاون بين دول الشمال ودول الجنوب[48]. من الجدير بالذكر ان مصطلحي (دول الشمال ودول الجنوب) يشيران الى تقسيم العالم وفقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث غالبا مايشار الى الدول المتقدمة صناعيا بدول الشمال او الشمال الغربي، والدول النامية أو الدول الأقل نموا باسم دول الجنوب او الجنوب العالمي.

احتل إنشاء بنك التنمية الجديد الجزء الأكبر من نقاشات دول مجموعة "بريكس"، وهو مشروع يفترض أن يشكل منعطفاً حقيقياً في مسار سحب بساط السيطرة الإقتصادية، حيث يساعد المصرف في التخلص من التبعية للبنك الدولي ولصندوق النقد الدولي وارتباط التجارة الدولية بالدولار الأميريكي[49] وذلك لأن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يعملان وفق آلية تقود إلى تبعية إقتصادية وسياسية، وذلك لأن المساعدات المالية والتنموية التي تقدم من قبل هاتين المؤسستين اللتين تهيمن عليهما الولايات المتحدة الأميريكية تطرح على الدولة المتلقية للمساعدات والقروض خططاً تؤدي إلى نتائج سلبية[50].

ولأن من بين أهم أهداف مجموعة "بريكس" كسر هيمنة الولايات المتحدة الأميريكية على السياسات النقدية والمالية الدولية، التي تدار من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أساس التصويت الذي تتحدد نسبه بناء على حصة المساهمة لكل دولة في رأس مال الصندوق والبنك الدوليين، وبما أن الولايات المتحدة الأميريكية هي أكبر المساهمين في رأسمال كل منهما فهي تملك حصة الأسد في التصويت على قرارات المؤسستين الماليتين، حيث تمتلك نسبة 17,08% من حق التصويت في الصندوق و16% من حق التصويت في البنك، وبالتالي فإن أي قرار أو سياسة عالمية تتخذ في هاتين المؤسستين لن يخرجا إلى الواقع ما لم توافق الولايات المتحدة الأميريكية على ذلك القرار أو تلك السياسة، وهذا ما يعني أنها صاحبة الهيمنة على العالم مالياً، ومن هذا المنطلق قررت مجموعة "بريكس" إنشاء بديلان للبنك والصندوق الدوليين كأحد الخطوات المهمة التي لجأت مجموعة "بريكس" لإنشائها في القمة السادسة في 15 تموز 2014[51]. إذ تم الإعلان رسمياً عن إنشاء بنك التنمية الجديد في القمة التي عُقدت في مدينة فورتاليزا، البرازيل بتاريخ 14-17 تموز2014، من قبل رؤساء البرازيل وروسيا والصين والهند وجنوب إفريقيا، وعكست الوثائق الرسمية بأن المبادرة هي مكملة للمؤسسات المالية والإقتصادية القائمة ومع ذلك فإنه على المدى القصير، فإن مجموعة "بريكس" تشجع على المزيد من الاستقلالية للدول النامية عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وعلى المدى الطويل يعملون على تشكيل مجموعة جديدة من المبادئ التي من شأنها أن توجه العلاقات الإقتصادية بين الأمم في القرن الحادي والعشرين. ومن حيث المبدأ يعالج بنك التنمية الجديد الحالات الخاصة التي ندد بها أعضاء مجموعة "بريكس" والموجودة في البنك الدولي، إذ تم توزيع رأس مال بنك التنمية الجديد بالتساوي بين الأعضاء المؤسسين الذي يبلغ 50 مليار دولار والوزن التصويتي يساوي الأسهم المودعة والبالغة 10 مليارات دولار لكل دولة، ومن ثم يعتمد نظام الحصص على المساواة بين أعضائه فضلاً عن ذلك هناك أيضاً إهتمام كبير بالتمثيل. وعلى الرغم من اختيار مدينة شنغهاي الصينية كمقر لبنك التنمية الجديد فإن أول رئيس سيكون هندياً، وأول رئيس لمجلس المحافظين روسيا، وأول رئيس لمجلس الإدارة برازيلياً، وأول مركز إقليمي للبنك في جنوب إفريقيا ويهدف خط الائتمان إلى تعزيز مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة داخل مجموعة "بريكس" وغيرها في الإقتصادات النامية[52].وكان من المقرر أن يطلق عليه اسم بنك "بريكس" لكن زعماء الدول الخمس قرروا التخلي عن اسم "بريكس" رغبة منهم في توسيع عضوية البنك مستقبلاً، وإتاحة الفرصة للدول الراغبة في الإنضمام إليه، وقد صادق البرلمان الصيني على إتفاقية تأسيسه وانطلق ليباشر عمله كواحد من أكبر البنوك عالمياً، ويمارس السياسات النقدية المستقلة، وباشر عمله في منح القروض للدول في نيسان 2016 وكان قدرها 18 مليون دولار [53]. وبدخول بنك التنمية الجديد على خط إقراض الدول النامية سيضمن توفير موارد مالية ضخمة لإقتصاديات الدول النامية، بعيدا عن الهيمنة التقليدية للمؤسسات المالية الغربية مع رغبة دول مجموعة "بريكس" في تخصيص المزيد من الموارد إلى مؤسساته الجديدة أكثر من القائمة حاليا، ويؤكد الجدية في تغيير النظام الإقتصادي الدولي[54].

ثانياً: صندوق إحتياطي الطوارئ (الصندوق الإحترازي) لمجموعة "بريكس":

إن صندوق إحتياطي الطوارئ لمجموعة "بريكس"، الذي حدد رأسماله بقيمة 100 مليار دولار، هو إطار لتوفير الحماية ضد الضغوط المالية الدولية. وهذا يشمل قضايا العملة حيث تتأثر العملات الوطنية للأعضاء سلباً بسبب الضغوط المالية الدولية. ووجد أن الإقتصادات النامية التي شهدت التحرير الإقتصادي السريع مرت بزيادة التقلبات الإقتصادية، مما جلب بيئة إقتصادية غير مستقرة. ينظر إلى صندوق إحتياطي الطوارئ لمجموعة "بريكس" بشكل عام على أنه منافس لصندوق النقد الدولي [55]. هو إطار لتوفير الحماية القانونية ضد ضغوط السيولة المالية الدولية وهذا يشمل قضايا العملة حيث تتأثر العملات الوطنية للأعضاء سلباً بسبب الضغوط المالية الدولية، ووجد أن الإقتصادات النامية التي شهدت التحرر الإقتصادي السريع مرت بزيادة التقلبات الإقتصادية، مما جلب بيئة إقتصادية غير مستقرة، ينظر إلى صندوق إحتياطي الطوارئ لمجموعة "بريكس" بشكل عام على أنه منافس لصندوق النقد الدولي. ويتكون صندوق إحتياطي الطوارئ أو الصندوق الإحترازي من الدول المشكلة لمجموعة "بريكس" (البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا)، إذ تم تأسيسه في القمة السابعة لمجموعة بريكس التي عُقدت في فورتاليزا، البرازيل بتاريخ 14-17 تموز2014، ويعمل على تقديم الدعم لدول مجموعة "بريكس" من خلال أدوات السيولة والاستجابة لحالات الطوارئ وللضغوط المالية الفعلية أو المحتملة على المدى القصير [56]. ويرى مؤسسيه بأنه يعوض عن إحباط مجموعة "بريكس" بسبب عدم تجسيد الإصلاحات في صندوق النقد الدولي التي وعدت بها الولايات المتحدة الأميريكية منذ وقت طويل، ولم يتم ذلك، ويكشف تحليل الإتفاقية المنشئة لهُ بأنه على الرغم من أن جميع دول مجموعة "بريكس" تتمتع بالمساواة في إتخاذ القرارات الإستراتيجية إلا أنه يتماثل بشدة في عملية توزيع الاقتراع القائم على الحصص في صندوق النقد الدولي، ومع ذلك فإنه يوفر نظام للتصويت أكثر توازناً إذ لا يمكن لأحد الأطراف إستخدام حق النقض [57].آلية المساهمة في صندوق إحتياطي الطوارئ لمجموعة "بريكس" ، والذي يبلغ رأسماله بقيمة 100 مليار دولار، فانهُ تم التوافق بين الدول الخمس المنطوية تحت المجموعة على

أن تساهم الصين فيه بـ 41 مليار دولار في الصندوق لكونها صاحبة الإقتصاد الأكبر في دول المجموعة في حين تساهم كل من روسيا ، البرازيل ، الهند حصصا متساوية تبلغ الواحدة 18 مليار دولار ، إلى جانب 5 مليارات كمساهمة من دولة جنوب إفريقيا بصفتها المساهم صاحب الإقتصاد الأصغر في المجموعة، وأعلن المصرف المركزي الروسي أن الإتفاقية التي وقعتها الدول الخمس لإنشاء الصندوق تشمل العمليات الدقيقة التي تنفذها المصارف المركزية لدول مجموعة "بريكس"، وأن تقوم هذه المصارف المركزية للدول الخمس مجتمعة بتقديم التمويل المتبادل بالعملة الأميريكية داخل الصندوق في حال ظهور أي مشكلات في السيولة النقدية، وأكد المصرف المركزي الروسي أن الصندوق سيتمكن من التغلب على نقص السيولة النقدية على المدى القصير، بين دول المجموعة وتغطية عجز الميزانيات في أوقات عدم الإستقرار الإقتصادي[58]. ومما تقدم يتضح، إن نية المجموعة في إنشاء مؤسسات تمثل مصالح الإقتصادات الناشئة، وتوفر بديلاً للمؤسسات المالية الدولية القائمة. إذ تضم المجموعة أكبر 5 دول مساحة في العالم وأكثرها كثافة سكانية، لتحقيق هدفها بأن تصبح قوة إقتصادية عالمية قادرة على منافسة (مجموعة السبع G7) التي تستحوذ على 60% من الثروة الدولية، ومحاولة خلق توازن إقتصادي عالمي. وبالأرقام، فإن الثقل الإقتصادي لدول مجموعة "بريكس" كبير على مستوى العالم، إذ بعد إنضمام ست دول جديدة إليها، وهى (مصر والسعودية والإمارات وأثيوبيا وإيران والأرجنتين)، أصبحت المجموعة تمثل 48% من سكان العالم. وتنتج مجموعة "بريكس" أكثر من ثلث إنتاج الحبوب فى العالم، وتشير توقعات صندوق النقد الدولى إلى أن مجموعة "بريكس" سوف تتفوق العام الحالى 2024 على مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى"G7" فيما يخص إجمالى الناتج المحلى، إذ يتوقع الصندوق أن يصل إجمالى ناتج دول مجموعة "بريكس" هذا العام إلى 32.1%، مقابل 29.9% (مجموعة السبع G7)، وهي (الولايات المتحدة الأميريكية، المملكة المتحدة، إيطاليا، ألمانيا، فرنسا، كندا، اليابان). ومن جانب أخر تضم مجموعة "بريكس" كذلك، ثلاث قوى نووية هي: روسيا، الصين، الهند، وثلاثة من أقوى جيوش العالم (الصين والهند وروسيا). وتشير بيانات صندوق النقد الدولي، إلى أن حجم إقتصاد الصين لوحده، يفوق 6 من إقتصادات "G7"، وهي ألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وكندا، وفرنسا، والمملكة المتحدة. ويبلغ حجم إقتصادات مجموعة "بريكس" حتى نهاية عام 2022، نحو 44 تريليون دولار، وتسيطر على 17 بالمائة من التجارة العالمية، وفق بيانات منظمة التجارة العالمية [59].

الفرع الثاني/ أنظمة مجموعة "بريكس" المالية

ولغرض تسليط الضوء على الأنظمة المالية لمجموعة "بريكس" قسمناه إلى شقين يبين الأول نظام الدفع لدول مجموعة "بريكس"، ويوضح الثاني نظام إستخدام العملات المحلية وإنشاء عملة لمجموعة "بريكس".

أولاً: نظام الدفع لدول مجموعة "بريكس":

بدأ الحديث عن نظام الدفع لدول مجموعة "بريكس"، في قمة أوفا، روسيا، التي عُقدت بتاريخ 08-09 تموز 2015، حيث بدأ وزراء من دول المجموعة، بإجراء مشاورات لنظام الدفع الذي سيكون بديلاً لنظام ال(سويفت)*. وصرح نائب وزير الخارجية الروسي في مقابلة، إن وزراء المالية في مجموعة "بريكس" يتفاوضون حول الامر، ليتم وضع أنظمة الدفع والانتقال إلى التسويات بالعملات الوطنية، نظام دفع متعدد الأطراف، متعدد الجنسيات من شأنه توفير قدر أكبر من الاستقلالية وسيخلق ضمانة أكيدة لمجموعة "بريكس". كما بدأت الصين في تطوير نظام الدفع الخاص بها والذي يسمى نظام المدفوعات عبر الحدود بين البنوك والتي من شأنها أن توفر شبكة تمكن الشعوب في جميع أنحاء العالم لإرسال واستقبال المعلومات حول المعاملات المالية في بيئة آمنة وموحدة وموثوقة [60]. وقد تم تاكيد ذلك في قمة المجموعة الاخير في جنوب أفريقيا، التي عُقدت بتاريخ 22-2023/08/24، كما بدأت الصين في تطوير نظام الدفع الخاص بها. وتعمل مجموعة "بريكس" على إنشاء نظام الدفع المالي الموحد، والذي سيطلق عليه اسم (BRICS Pay)، وسيتم إستخدامه لدفع أي عملية شراء في أي دولة من دول المجموعة، ويرى الشركاء الماليين من الصين والهند بأن لديهم الخبرة والتكنولوجيا اللازمة لتنفيذ المشروع [61]. ويعد نظام الدفع المالي المشترك أحد الهياكل الإقتصادية التي تسعى مجموعة "بريكس" إلى تشييدها إذ تعمل على ابتكار طرق ووسائل تمكنها من تقليل اعتمادها على الدولار الأميريكي، من خلال إستخدام العملات الوطنية في التجارة الدولية، وأن نظام الدفع الفعال لمجموعة "بريكس" يمكن أن يشجع المدفوعات بالعملات الوطنية ويضمن استمرار المدفوعات والإستثمارات بين دول المجموعة، والتي تشكل أكثر من (20%) من التدفق الدولي للإستثمار الأجنبي المباشر" وقد توطدت الفكرة بعد فرض العقوبات على روسيا الإتحادية، إذ بدأت في عام 2014 بتطوير نظام دفع وطني كبديل لخدمة الحوالات المالية (The Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunications "SWIFT") التي تتخذ من بلجيكا مقراً لها. ويجري العمل على مناقشة إنشاء عملة مشفرة للدفعات المتبادلة حيث أن المجموعة تعمل على التقليل من حصة المدفوعات بالدولار الأميريكي [62].

ثانياً: نظام إستخدام العملات المحلية وإنشاء عملة لمجموعة "بريكس": تسعى مجموعة "بريكس" لتوفير بعض الحلول المالية للآثار الإقتصادية، ويأتي في مقدمة ذلك ما يلي:

1. الإستفادة من سعي دول مجموعة "بريكس" إلى إطلاق عملة موحدة بينها تُنهي بها هيمنة الدولار الأميريكي على الإقتصاد الدولي، إذ أعلن ذلك الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في حزيران 2022، أن مجموعة "بريكس" تعمل على إيجاد عملة احتياطية جديدة للمجموعة تنشىء على أساس العملات للدول الأعضاء [63].

2. التحول لنظام المقايضة والإتفاقيات المباشرة مع الدول المصدرة لتقليل الطلب على العملات الأجنبية، إذ يبلغ سوق إتفاقيات المقايضة نحو 6 تريليونات دولار بين مختلف دول العالم، وبذلك يمكن تقليل الطلب على الدولار الأميريكي في السوق المحلية بإتفاقيات المقايضة مع الدول المختلفة، وإتفاقيات الدفع بالعملة المحلية لهذه الدول، وبالتالي يتم إخراج تلك الواردات خارج منظومة الدفع بالدولار الأميريكي، لأن الهدف الأساسي هو تقليل الطلب عليهِ نتيجة زيادة الاستهلاك والإستيراد. وبالتالي ستستفيد الدول خاصة التي لديها علاقات تجارية مع دول المجموعة من تفعيل إتفاقيات الدفع المباشرة مع الدول الأعضاء في مجموعة "بريكس"، نظرًا للقوة المالية للصين، التي أصبح بموجبها اليوان الصيني عملة دولية متداولة في الأسواق الدولية ومقبولة في إتفاقيات الدفع المباشرة مع مختلف دول العالم، كما أصبح الروبل الروسي متداولا في إتفاقيات الدفع المباشرة نتيجة التطورات السياسية الحالية، كما أن دول مجموعة "بريكس" على الجانب الآخر تهدف إلى زيادة تداول عملتها في الخارج [64].

المطلب الثاني/ العضوية في مجموعة "بريكس"

إن التفاهم المشترك الذي يؤهل المنظمة للإعتراف بها كمنظمة دولية هو أنه يجب أن يكون لديها أعضاء، و "دستور" أو "ميثاق" (عادةً من خلال معاهدة بين أعضائها) ونتيجةً لذلك سنكون أمام شخصية قانونية دولية. وبالتالي، يجب أن تخضع المنظمات الدولية للقانون الدولي الذي يُميزها عن المنظمات غير الحكومية التي تنشأ من قبل أطراف خاصة في ظل سيادة القانون الوطني أو النظام القانوني الوطني. ويجب أن تكون المنظمات الدولية قادرة على تكوين إرادة خاصة بها وإتخاذ إجراءات خاصة بها، ولهذا فإنها تحتاج إلى جهاز واحد على الأقل لإتخاذ القرارات، ولكنها ستعتمد دائماً على توافق آراء الدول الأعضاء المكونة لها. ومن الواضح، حتى الآن أن مجموعة "بريكس" لا تتمتع بشخصية قانونية، كما أن مجموعة "بريكس" لا تقترح إبرام معاهدات دولية، أو إرسال بعثات دبلوماسية، أو التفاعل بشكل عام واكتساب الحقوق والواجبات تجاه الدول الأعضاء أو الدول غير الأعضاء أو المنظمات الدولية الأخرى. كما أن القمم السنوية لمجموعة "بريكس" هي إجتماعات تشاورية. ومع ذلك، فقد أسفرت جميع مؤتمرات القمة عن توافق آراء مشترك في عدد من "الإعلانات" الرسمية المشتركة التي تلتزم الدول المشاركة بموجبها بسياسات مشتركة معينة. ومن الواضح أن مجموعة "بريكس" لا تزال تعوقها الافتقار إلى التماسك التاريخي أو التقليدي أو الثقافي أو الإيديولوجي، فبإستثناء بنك التنمية الجديد لمجموعة"بريكس"، فإنها تظل منتدى فريداً أو غير رسمي للتعاون الدولي [65]. إن المعيار الأساس في القانون الدولي هو توافق في الآراء. وتعلن مجموعة "بريكس" سنوياً توافق الآراء وتؤكده، ولكنها تحتفظ بخيار عدم الرغبة في الإلتزام [66]، أو حرية عدم المشاركة، وحيثما يقبلون الإلتزام بتوافق الآراء، تتصرف مجموعة "بريكس" بانتظام بشكل موحد في تفاعلاتها مع الدول غير الأعضاء والمنظمات الدولية. وتسعى مجموعة "بريكس" إلى تعزيز أساس بديل للقيم للنظام القانوني الدولي، يركز على التنمية البشرية. ويجب التأكيد على أن مجموعة "بريكس" ليست منظمة دولية وليست على وشك أن تصبح منظمة دولية. ولكنها الثقل الموازن للعالم الغربي (مجموعة العشرين G20)، وبالتالي فهي ليست مضطرة لإنشاء ميثاق أو دستور ينظم عملها فهناك تناغم بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالقرارات الصادرة بعد كل قمة، بالرغم من الإختلافات في بعض الأزمات بين بعض تلك الدول كالهند والصين.

وعليه سوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين: نوضح في الأول أنواع العضوية ونبين في الثاني شروط قبول الأعضاء الجدد.

المطلب الأول/ أنواع العضوية في مجموعة "بريكس"

تُقسم العضوية في مجموعة "بريكس" إلى نوعين: الأعضاء المؤسسين والأعضاء المنضمين الى المجموعة أو العضوية اللاحقة. ويقصد بالعضو المؤسس هو العضو الذي شارك في تأسيس المجموعة من خلال مشاركته في المفاوضات وحضوره إجتماع تأسيس المجموعة، ويكتسب العضو المؤسس عضويتهُ منذ وقت تأسيس المجموعة. أما العضو اللاحق فهو العضو الذي تقبله المجموعة بعد تأسيسها حسب الإجراءات والشروط المختلفة للحصول عليها. وبناء على ماتقدم سنتناول في هذا الفرع الدول الأعضاء المؤسسة للمجموعة وبيان شروط قبول الأعضاء الجدد في مجموعة "بريكس" وتوسيع مجموعة "بريكس"، حيث خصصنا لكل منها فقرة مستقلة وكما ياتي:

أولاً: الأعضاء المؤسسين لمجموعة "بريكس"

إن الأعضاء المؤسسين لمجموعة "بريكس" هي الدول ذات الإقتصادات الناشئة الكبرى (البرازيل وروسيا والصين والهند وجنوب أفريقيا). وتركز هذه المجموعة على منافسة [67] (مجموعة السبع G7) التي تمثل 60 بالمئة من الثروة العالمية، فيما تمثل دول مجموعة "بريكس" 40 بالمئة من مساحة العالم، حيث إنها تضم أكبر خمس دول في العالم من حيث المساحة.

فبالنسبة للبرازيل وعلى الرغم من ان لديها مخاوف مهمة فيما يتعلق بمجموعة "بريكس"، سواء الخارجية أو الداخلية. ومع ذلك، فإنها تنظر الى الفوائد المحتملة، وتميل إلى أن تكون أكبر من ذلك بكثير من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات التي تتلائم مع رؤوية وتوجهات المجموعة [68].

أما بالنسبة لروسيا فهي تسعى لمواجهة أوروبا وأميركا من خلال القيام بتوازن قوى جديد يخدم مصالحها ومصالح حلفائها ضمن رؤية عالم متعدد الأقطاب[69]. فروسيا المؤسسة لهذهِ المجموعة تسعى لتوسيع عدد أعضائه ليبدو كتحالف دولي ضخم والتطلع لزعامة تحالف معارض للغرب، يطغى فيه النفوذ السياسي على المصالح الإقتصادية، حيث لا تملك روسيا مثل الصين تجارة متنوعة لتعزيز امداداتها الى دول العالم، فهي الى اليوم ما يزال إقتصادها معولا بشكل أساسي على عائدات

صناعة الأسلحة والنفط والغاز. ورغم أن روسيا ليست واحدة من أقوى الدول إقتصاديا، فإنها تجلب إلى مجموعة "بريكس" البعد الأوراسي. لقد أكدت مراراً وتكراراً أن مجموعة "بريكس" مهمة جداً بالنسبة لها، ليس فقط لحماية نفسها ولكن أيضاً لوضع نفسها كلاعب قوي في السياسة الدولية[70]. وبالنسبة للهند فهي سوق نامية بقوة، وهو ما يبرر نمو استهلاكها المتزايد للطاقة وخاصة الغاز والنفط. وهو ما يدفعها الى تعزيز علاقتها مع روسيا أكبر مصدر للطاقة في العالم. في المقابل علاقات مضطربة مع الصين بسبب التنافس المستمر، فلقد اتبعت الهند سياسة النفور من المخاطرة وعدم الانحياز، والتي يمكن وصفها بالسياسة المتداخلة لحماية مصالحها بشكل أفضل. فهي تحافظ على حيادها وتمكنت حتى الآن من تنفيذ عملية الموازنة بين بناء علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأميريكية والحفاظ على علاقات ودية تاريخية مع روسيا. لكنها لم تكن قادرة على حل صراعها مع الصين بشأن قضية الحدود، ومن الجدير بالملاحظة أنه تم إحضار كل من الصين والهند إلى طاولة المفاوضات، وغالباً بتدخلات ودية من روسيا. على الرغم من هذه العلاقة مع الصين، ترى الهند إمكانات مجموعة "بريكس" كعامل لإصلاحات في الحوكمة الدولية، فضلاً عن مصلحتها الخاصة في أن تصبح لاعباً مهماً في منطقة جنوب آسيا، وخاصة فيما يتعلق بباكستان. وقد تمكنت بنجاح من دفع أجندة مكافحة الإرهاب في الخطاب الرسمي لدول مجموعة "بريكس" [71]. وبالنسبة للصين فهي تبدو منافسا قويا للولايات المتحدة والهند على المستويين الإقتصادي والتجاري. وبوجود الهند والصين في هذه المجموعة فأن هناك تحالفات متضاربة بسبب المصالح المتعارضة والتنافس بين الدولتين. فمجموعة "بريكس" فضاء تسعى من خلاله الصين التي تملك ثاني أكبر إقتصاد في العالم بعد أميركا لتوسيع شبكة مصالحها التجارية والإستثمارية وتعزيز قيمة عملتها المحلية وصولا الى الاستغناء عن الدولار الأميريكي في المستقبل [72]. وأخيراً بالنسبة لجنوب افريقيا العضو المؤسس الخامس في المجموعة فهي تسعى لأن تكون الدولة الأفريقية الوحيدة المستفيدة من الفرص التي توفرها مجموعة "بريكس" والامتيازات المقدمة مقابل عضويتها. حيث تعد جنوب أفريقيا واحدة من الإقتصادات الرائدة في أفريقيا، وعلى الرغم من أنها، بالمقارنة مع دول مجموعة "بريكس" الأخرى، تبدو غريبة، كونها أصغر بكثير، فإنها تضيف إلى رؤية مجموعة "بريكس" الشمولية والإنصاف باعتبارها الدولة الأفريقية الوحيدة في مجموعة "بريكس"، وهو أمر يعزز دورها إلى حد كبير داخل أفريقيا ويبرزها بشكل جيد في العالم [73].

ثانياً: شروط قبول الأعضاء الجدد في مجموعة "بريكس"

مجموعة "بريكس" هي تحالف إقتصادي يضم خمسة من الدول وهي (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا)، وهذه المجموعة لا تعتبر منظمة مغلقة مثلما هو الحال في المجموعات الإقتصادية الأخرى، لكن هناك معايير معينة لإمكانية إنضمام دولة جديدة [74]، مثل:

- حجم الإقتصاد: فالدول التي ترغب بالإنضمام الى مجموعة "بريكس" يفترض ان تكون لها إقتصادات كبيرة ومتنامية.
- الأهمية الإقتصادية الإقليمية: الدول المرشحة للإنضمام يجب أن تكون لها وزن إقتصادي في منطقتها.
- الإستقرار السياسي: الإستقرار السياسي مهم لأي دولة ترغب في الإنضمام.
- السياسات التجارية والإقتصادية: الدول المرشحة يجب أن تكون لديها سياسات تعزز من التعاون المشترك والتكامل الإقتصادي مع أعضاء للمجموعة.
- الرغبة في التعاون: يجب على الدولة المرشحة أن تظهر رغبة حقيقية في التعاون مع الأعضاء الآخرين.
- ألا تكون الدولة مُعادية لإحدى الدول المؤسسة للمجموعة، أو تربطها بها علاقات وثيقة.

وتحت ضغط من روسيا والصين، قبلت مجموعة "بريكس" بعضوية 6 دول جديدة بما فيها ثلاث دول عربية. ومع ذلك، فإن معايير إنضمام الدول الجديدة إلى المجموعة تظل غامضة إلى حد ما [75]. فالمعيار الإقتصادي قد لا يكون المعيار الوحيد، فهناك حسابات متعلقة بأولوية المصالح والتحالفات السياسية. ومع ذلك فإن معايير قبول اعضاء جدد والقرارات المتخذة في قمم مجموعة "بريكس" تتطلب إجماع الأعضاء الخمسة المؤسسين، لكن الوصول الى الاجماع تعوقه خلافات وصعوبات تواجه إستقرار واستمرار المجموعة في حال توسعها. وكانت الصين وروسيا من أقوى المؤيدين لتوسع مجموعة "بريكس"، حيث يخدم مصلحة تمدد النفوذ الصيني خاصة والروسي بدرجة أقل. اذ يهم روسيا توسيع النفوذ السياسي لها أكثر من النفوذ الإقتصادي الذي تطمح له الصين من خلال استكمال انجاز مشروع طريق الحرير لتوسيع شبكة امدادات البضائع الصينية في العالم. وبإنضمام الدول الـ 6 الجديدة (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وكذلك إيران وأثيوبيا ومصر والأرجنتين) الى مجموعة "بريكس" في قمة جوهانسبرج، فستمثل بذلك المجموعة 36% من الناتج المحلي الإجمالي الدولي و46% من سكان العالم. ما يجعلها قوة إقتصادية وسياسية لها تأثير ضخم إذا استمر الانسجام والتوافق بين أعضائها وأقرت منظومة عمل مشتركة. على غرار التكتلات الأخرى كـ (مجموعة السبع G7) و (مجموعة العشرين G20) والإتحاد الأوروبي [76]. فبالنسبة للمملكة العربية السعودية فهي دولة ذات وزن نفطي ثقيل وقوة إقليمية، ويمثل إنضمامها إلى المجموعة إضافة نوعية لقوة نفوذ مجموعة "بريكس". وإن إنضمام المملكة الى مجموعة "بريكس" ينسجم أيضا مع تطلعات المملكة العربية السعودية لتنويع تحالفاتها وموارد إقتصادها المعتمد حاليا على النفط. كما ستستفيد المملكة من عضويتها في مجموعة "بريكس" لتعميق شراكاتها مع أعضاء المجموعة، وخاصة في قطاعات الطاقة والتجارة والبنية التحتية [77]. وعلى الرغم من ان السعودية والإمارات لديهما علاقات قوية مع أميركا، لكن في الوقت نفسه تبحثان عن مجموعة أو تحالف سياسي وإقتصادي آخر خارج الهيمنة الغربية. وعلى صعيد آخر، فإن الإمارات

والسعودية لديها علاقات قوية مع الصين وروسيا والهند. وبالتالي فهي تبحث عن توازن في علاقتها الخارجية بين الغرب والشرق وبما يخدم مصالحها، إن إنضمامهما الى مجموعة "بريكس" سيمنحهما القوة لتعزيز مصالحها بالابتعاد تدريجيا على الاعتماد المفرط على التحالفات مع الولايات المتحدة الأميريكية وأوروبا. على صعيد آخر، تفتح مجموعة "بريكس" قاعدة أوسع بإنضمام دول نامية مثل مصر وإيران باعتبارهما سوق استهلاكية كبيرة بالنظر لعدد السكان. وإنضمام مصر قد يعزز استفادتها من مساعدات أعضاء مجموعة "بريكس" ومن الأدوات المالية الجديدة المتاحة[78].

الفرع الثاني/ توسيع العضوية لمجموعة "بريكس"

أعلنت جنوب إفريقيا أن أكثر من 40 دولة أبدت إهتمامها بالإنضمام إلى المجموعة، فيما قدّمت 23 دولة طلبات رسمية لذلك. وأبدت دول عربية إهتماماً بالإنضمام إلى المجموعة، وتختلف الأسباب التي تدفع الدول العربية إلى الإنضمام لهذه المجموعة، فبعضها سياسي وبعضها إقتصادي وبعضها يجمع بين السياسي والإقتصادي، على اعتبار أن مكانة الولايات المتحدة الأميريكية السياسية تراجعت مؤخراً نتيجة لسياساتها الأخيرة تجاه عدد من الدول. ومن المقترح تعديل اسم المجموعة ليصبح "بريكس بلس"، أو بالإنجليزية (BRICS Plus) بعد إعلان الرئيس الجنوب الأفريقي في 2023/8/24 خلال قمة مجموعة "بريكس" التي عُقدت في جنوب أفريقيا و اعلنت عن قبول إنضمام ست دول جديدة لمجموعة "بريكس" هي (السعودية، الإمارات، مصر، أثيوبيا، إيران، الأرجنتين)، وذلك اعتباراً من 2024/1/1.[79]

جدول يبين الدول المؤسسة للمجموعة والدول المنضمة والدول الطالبة للإنضمام وغيرها

الدول الأعضاء المؤسسة للمجموعة	الدول المنضمة من 2024/1/1	الدول التي قدمت طلبات الإنضمام	دول مهتمة بالعضوية	الدول المشاركة في حوار توسيع مجموعة "بريكس"
البرازيل	السعودية	الجزائر	أفغانستان	نيكاراجوا
روسيا	الإمارات	البحرين	سوريا	
الهند	مصر	بنغلاديش	تونس	
الصين	الأرجنتين	بيلاروسيا		
جنوب افريقيا	أثيوبيا	بوليفيا		
	إيران	كوبا		
		هندوراس		
		إندونيسيا		
		كازاخستان		
		الكويت		
		المغرب		
		نيجيريا		
		فلسطين		
		السنغال		
		تايلاند		
		فنزويلا		
		فيتنام		

ومع ضمّ ستة دول أعضاء جديدة إلى مجموعة "بريكس"، من ضمنها الدولتان المصدّرتان الرئيسيّتان للنفط: المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ستسيطر الكتلة الموسّعة على أكثر من 40 في المئة من إمدادات النفط العالمية وأكثر من 50 في المئة من احتياطيات الغاز. وتمثّل المجموعة أصلاً حتى قبل التوسّع نحو 40 في المئة من استهلاك الطاقة. وعلى الرغم من هذا النمو المتوقّع وحقيقة أنّ عدداً من الدول الأعضاء الجديدة في مجموعة "بريكس" هي دول كبرى منتجة للطاقة، تواجه الدول تحدّيات مُعقّدة تتطلّب إصلاحات شاملة لضمان أمن الطاقة على المدى الطويل. وعلى الرغم من أنّ البرازيل وروسيا تتمتّعان باستقلال طاقوي نسبيّ، تعدّ الصين والهند من أكبر مستوردي النفط الخام في العالم[80]. بالإضافة إلى ذلك، ستستحوذ المجموعة الموسّعة على 72 في المئة من المعادن النادرة في العالم مثل المنغنيز والغرافيت والنيكل والنحاس. هذا وبالإضافة إلى الموقع الجغرافي الإستراتيجي للدول الأعضاء الجديدة والتكنولوجيا والخبرة والثروات التي تتمتّع بها، من شأنه أن يمكّن المجموعة من السيطرة بشكل أكبر على إمدادات الطاقة الدولية. فضلاً عن ذلك، ستكون مجموعة "بريكس" في وضع أفضل لتجاوز العقوبات الغربية وتحفيز الإستثمار، على سبيل المثال، في احتياطيات إيران الكبيرة غير المستغلة من المعادن المهمة[81]. فعندما تأسست مجموعة "بريكس" توقع كثيرون أنها

ستكون رمزًا للإقتصادات الأسرع نموًا في العالم، لكن الدول المنضوية حاليًا في المجموعة، هي (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا)، تقدم نفسها الآن أيضًا كبديل للكيانات المالية والسياسية الدولية القائمة[82].
إذ أصبحت مجموعة "بريكس" أحد أهم التكتلات الإقتصادية في العالم، نظراً لأرقام النمو التي باتت تحققها دول مجموعة "بريكس" مع توالي السنوات إذ أن إقتصادات هذه الدول ستهيمن مجتمعة على الإقتصاد الدولي بحلول عام 2050.

المبحث الثالث/ إنضمام العراق لمجموعة "بريكس"

كُرِسَ هذا المبحث لدراسة إنضمام العراق لمجموعة "بريكس"، حيث سنستعرض فيه الى فرص إنضمام العراق للمجموعة، وعقبات إنضمامهِ، والذي سيخصص لكل منهم مطلباً مستقلاً وكما يأتي:

المطلب الاول/ فرص إنضمام العراق لمجموعة "بريكس"

سوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين، سنتناول في الفرع الأول إيجابيات إنضمام العراق إلى مجموعة "بريكس"، وسنخصص الفرع الثاني لبيان سلبيات إنضمام العراق إلى مجموعة "بريكس"، وكالاتي:

الفرع الأول/ إيجابيات إنضمام العراق الى مجموعة "بريكس"

هناك إيجابيات تتمتع بها الدول المؤسسة لمجموعة"بريكس"، وبطبيعة الحال ستنسحب هذه الايجابيات لجميع الدول التي إنضمت الى المجموعة أو التي ستنضم اليها لاحقاً. وعليه فإنه في حال إنضمام العراق لمجموعة "بريكس"، فانه سيتمتع بمجموعة من الايجابيات، والتي سنخصص لكل منها فقرة مستقلة، وكما يأتي:

أولاً: خيارات التمويل بدون شروط جائرة:

بنك التنمية الجديد التابع لمجموعة "بريكس" يؤمن بديلا للمؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي. ويستهدف البنك تمويل مشاريع البنية الأساسية والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء، والإقتصادات النامية، ويمكن أن يؤمن لها حماية من الشروط القاسية و الفوائد العالية التي تفرضها البنوك الدولية وتقلبات التضخم[83]. حيث أشار رئيس جنوب أفريقيا إلى ذلك بوضوح خلال افتتاح القمة الخامسة عشر التي عُقدت في جوهانسبيرغ، جنوب أفريقيا بتاريخ 22-2023/08/24، حيث أشار إلى أن دول المجموعة ينتابها قلق من «أنظمة الدفع المالية الدولية الحالية» خصوصاً مع رفع أسعار الفائدة، ما أدّى إلى تفاقم الاضطرابات الإقتصادية في جميع أنحاء العالم. وتمتلك الدول في مجموعة "بريكس" حصّة تصويت أكبر بكثير في بنك التنمية الجديد، الذي يقدّم أيضاً بعض القروض بالعملة الوطنية للدولة المقترضة بدلاً من الدولار الأميريكي، وبذلك تحمي المقترضين من تقلّبات قيمتهُ. خصوصاً وإن العراق يشهد مرحلة انتقالية مهمة نحو البناء والإستثمار، والإنضمام قد يوفر تسهيلات مالية من بنك التنمية الجديد لمجموعة "بريكس"[84].

ثانياً: اصدار عملة تكون منافسة للدولار الأميركي:

ان توجه العراق للإنضمام إلى مجموعة "بريكس"، سيكون مهم بعد سعي الأخيرة إلى اصدار عملة تكون منافسة للدولار الأميركي، لمحاولة إنهاء سطوة أميركا وعقوباتها على الدول والمصارف التي تخالف سياساتها وشروطها[85]. وإن الإنضمام للمجموعة سيتيح للعراق التعاون مع دول مجموعة "بريكس" بالعملات الوطنية، خاصة مع الهند والصين واللذان يمثلان أكبر الدول المستوردة للنفط العراقي، فضلاً عن التبادل التجاري العراقي مع كافة دول المجموعة، مما سيخفف من الإعتماد على الدولار الأميريكي وهذا ما سيساعد العراق في إستقرار سوق العملة، وسهولة التحويلات المالية والتي تساعد في حركة التبادلات التجارية[86].

ثالثاً: تبادل البيانات مع أعضاء مجموعة "بريكس":

أصبح التدفق الحر للبيانات الشخصية ذا أهمية متزايدة في الإقتصاد الدولي اليوم. إذ تدرك الدول في جميع أنحاء العالم فوائد تبادل البيانات عبر الحدود. وتشمل هذه الفوائد زيادة النمو الإقتصادي[87]، وتحسين العمليات التجارية عبر الحدود، وتعزيز الإبتكار، وتحسين الخدمات العامة، وتعزيز التعاون الإقليمي. ومن المتوقع أن تستفيد دول مجموعة "بريكس"، على وجه الخصوص، بشكل كبير[88] من التدفق الحر للبيانات الشخصية فيما بينها. مع الإلتزام بتدابير قوية لحماية البيانات.

رابعاً: الإستفادة الفورية من الخبرات:

يتيح الإنضمام لمجموعة "بريكس" الوصول إلى السياسات والخبرات الفنية في الإقتصادات الكبيرة والراسخة مع الدعم التمويلي من بنك التنمية الجديد. كما يساعد الإنضمام لعضوية مجموعة "بريكس"[89] في إستيعاب الصدمات والتهديدات التي تفرضها العولمة مثل الممارسات الإحتكارية للشركات الكبيرة. وشركات التصنيف الإئتماني التي تكبل دول الجنوب بممارسات مجحفة وكذلك الحال مع كبح النفوذ لجهات تقوم بممارسات جائرة وهي منظمات غير منتخبة لكنها تحكم الإقتصاد الدولي مثل منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

خامساً: صوت مسموع على الساحة الدولية:

تستأثر دول غربية قليلة بقرارات مجلس الأمن الدولي ولا يسمع صوت باقي الدول على الساحة الدولية، وخاصة فيما يتعلق بإصلاح المؤسسات المالية الدولية التي تنظم الإقتصاد الدولي على حساب باقي الدول. حيث تستفيد أي دولة من عضوية مجموعة "بريكس" بجعلها جزءا من صوت جماعي يسعى إلى تعزيز نظام عالمي قائم على أساس الإحترام المتبادل والسيادة المتساوية للدول.

سادساً: كسر إحتكار الإبتكارات العلمية:

سيتعزز الإنضمام لعضوية مجموعة "بريكس" في التعاون في مجالات البحث والإبتكار والطاقة والصحة والتعليم. وجرى بالفعل تمويل أكثر من 100 مشروع بحثي متعدد الأطراف لمجموعة "بريكس" مع شراكة تؤمن تبادل الخبرات والموارد وإجراء أبحاث مجموعة "بريكس" لتصب في صالح المجتمع الدولي.

سابعاً: التضامن عند الأزمات:

قامت دول مجموعة "بريكس" بتعميق التعاون لمكافحة كوفيد-19 وحشد الدعم السياسي والمالي الموارد اللازمة للاستجابة والتأهب لمواجهة الأوبئة في المستقبل. وتضمن ذلك إنشاء مركز إفتراضي لأبحاث وتطوير اللقاحات لمجموعة "بريكس" في 2022 لتعزيز القدرات الدولية للتأهب للأوبئة والإستجابة لها والعمل بنظام الإنذار المبكر المتكامل لدول مجموعة "بريكس" للتنبؤ بتفشي الأمراض المُعدية في المستقبل [90].

ثامناً: المكاسب التكنولوجية:

تعزز مشاريع مجموعة "بريكس" البحوث والإبتكار، مثل شبكة التلسكوبات والبيانات الذكية لدول مجموعة "بريكس" وهي شبكة من التلسكوبات للإستشعار عن بعد، ومشاركة البيانات مع جميع وكالات الفضاء في مجموعة "بريكس" لمساعدتها على الاستجابة لمواجهة تحديات مثل تغير المناخ الدولي والكوارث الكبرى وحماية البيئة بهدف تبادل أفضل الممارسات والمعرفة والخبرات، بما في ذلك إستخدام منصات التكنولوجيا مفتوحة المصدر وأبحاث الإبتكار. كذلك الحال مع إنشاء مجلس مجموعة "بريكس" الأكاديمي للأبحاث الذي يقدم توصيات لقادة مجموعة "بريكس". ويهدف ذلك أيضا في التعاون في مجال أبحاث الطاقة لدى مجموعة بريكس. ودعوة وكالات الفضاء في مجموعة "بريكس" إلى مواصلة زيادة مستوى التعاون في مجال تبادل البيانات عبر الأقمار الصناعية وتطبيقاتها من أجل توفير الدعم المعلوماتي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية لمجموعة "بريكس"[91].

تاسعاً: تحفيز الإستثمار:

أكدت مجموعة "بريكس" على الإنفتاح والكفاءة والإستقرار والموثوقية كأمور ضرورية لمعالجة الإنتعاش الإقتصادي وتحفيز التجارة والإستثمار الدوليين [92]. ودعت المجموعة إلى مزيد من التعاون بين دول مجموعة "بريكس" لتعزيز الترابط التجاري بينهما، وتعزيز أنظمة الدفع من أجل تحفيز تدفقات التجارة والإستثمار. وأكد قادة مجموعة "بريكس" على دعمهم لإرساء نظام للتجارة الدولية مفتوح ونزيه وقائم على قواعد منظمة التجارة العالمية [93]. وتجدر الإشارة الى ان إن قرابة 70% من استيرادات العراق تتم في الوقت الحاضر مع دول مجموعة "بريكس" نفسها، ما يعني أن الشراكة التجارية ومصالح العراق الإقتصادية القوية تدفع تلقائيا نحو التعاون الإقتصادي الدولي مع الشركاء التجاريين للعراق لاسيما في التطلع نحو مجالات أوسع في تدفق إستثمارات المجموعة، خصوصاً وان هناك أساسا موضوعيا يتعلق بارتباطات الإقتصاد العراقي مع أسواق دول مجموعة "بريكس" نفسها، إذ يعكس الحساب الجاري لميزان المدفوعات العراقي مع دول تلك المجموعة الإقتصادية التي تضم أقوى الأسواق النامية في العالم، منوها بأن هناك إعتماداً مباشراً لدول مجموعة "بريكس" على نسبة مهمة من صادرات العراق النفطية التي لا تقل عن 55% لاسيما دولتا الهند والصين[94]. ومن المؤكد فإن آليات هذا التعاون ضمن إطار مجموعة "بريكس" ستدفع بإتجاه المزيد من الشراكات مع دول هذه المجموعة، وخصوصاً منها الشراكات الإستثمارية في بيئة واعدة وجاذبة بمجرد تحقيق الأهداف الرئيسة من الإنضمام الى هذه المجموعة [95].

عاشراً: تعزيز العلاقات التجارية بين العراق ودول المجموعة:

إن أهم ما يميز علاقة العراق الإقتصادية بمجموعة "بريكس" هو حجم التبادل التجاري، إذ تشكل صادرات العراق النفطية إلى دول هذه المجموعة نسبة تتجاوز نصف الصادرات الكلية لاسيما دولتي الهند والصين. فيما تبلغ الإستيرادات قرابة 70 بالمئة من حجم الإستيرادات الكلية. وأن أهم مايعني العراق في هذا الأمر، أن التبادلات التجارية والتداولات المالية يمكن أن تتم بالعملات الوطنية ضمن مجموعة "بريكس" الذي وَعَدَ الدول الطامحة للخلاص من هيمنة منصة "سويفت" للتبادلات والتعاملات وتحرير العملات المحلية من ضغط هيمنة الدولار الأميركي بوصفه عملة وحيدة للتبادلات التجارية والتعاملات المالية في ظل الإقتصاد الدولي الحالي، فضلاً عن إمكانية الشراكة التجارية ضمن برنامج "مبادرة الحزام والطريق" الصينية في إطار برنامج واضح المعالم يتم فيه ضمان الحقوق والمصالح المشتركة لدول المجموعة والدول المنضمة اليها دون إحتكار أو هيمنة، ويعد موقع العراق من أكثر المواقع أهمية في خارطة التجارة بين الشرق والغرب بجانب أهميته في خارطة أسواق النفط العالمية. وتجدر الإشارة الى إن أغلب دول مجموعة "بريكس" لها مواقع على خارطة "مبادرة الحزام والطريق" الصينية ولها رغبة في التعامل التجاري عبر عملاتها المحلية في شراء السلع والبضائع، ولضمان التحرر من سطوة وهيمنة الدولار الأميريكي على التبادلات التجارية، فيما يشترك العراق في موقعه المهم وفي رغبة التحرر من سلطة الدولار الأميريكي الذي تسبب في كثير من الاختلالات النقدية والمالية وكان عنصراً من العناصر الطاردة للإستثمار، وهذا يعني أن مصالح العراق الإقتصادية تدفع باتجاه التعاون الإقتصادي مع دول مجموعة "بريكس" والتطلع نحو إستقرار نقدي ونحو مجالات أوسع في تدفق إستثمارات دول مجموعة "بريكس" بما يخدم مستقبل التنمية المستدامة في العراق[96].

وسيمكن تحقيق التعاملات الإقتصادية والتبادل التجاري بين العراق ودول مجموعة "بريكس" من تحقيق إستقلالية مالية ونقدية تسهم في إستقرار العملة المحلية، فهذه الدول تعمل على تحقيق تسوية مالية في علاقاتها الإقتصادية البينية بعيداً عن الدولار الأميريكي، ويمكن للعراق أن يستفيد من مزايا ثقل الطاقة التي يمتلكها، وحاجته إلى إعمار البنى التحتية وخصوصاً في مجال الطاقة إلى جذب هذه المجموعة في فتح خطوط الإتصال، وإن الإستثمار في الموقع الجغرافي للعراق سيشكل

واحدة من العناصر الأساسية في جذب دول المجموعة، فالعراق بحاجة إلى استعراض أكبر لخططه الإقتصادية كمعبر مهم في المنطقة وإلى الإستثمار في مزايا الموقع الجغرافي التي تمتلكها البلاد، خصوصاً بعد توجه الحكومة العراقية نحو "مشروع طريق التنمية" وربطه بمبادرات تلك الدول المشكلة لمجموعة "بريكس"، وإن المزايا التي يمتلكها السوق المحلي في العراق في كونه مستهلك كبير للبضائع المنتجة خارج حدوده، إلى جانب القدرة الشرائية المتوسطة للفرد العراقي، وحاجة العراق إلى إعادة الإعمار يمكن أن تمثل عناصر جذب إلى دول المجموعة[97].

أحد عشر: الجانب السياسي:

إن الإنضمام الى مجموعة "بريكس" سيجعل من الدول الأُخرى خارج المجموعة، ان تفكر بجدية في علاقاتها مع العراق، والتقرب منه أكثر فأكثر، وهذا ما بدى واضحاً في إجتماع قمة (مجموعة العشرين G20) في آب 2023 في الهند، فبالرغم من إنضمام الإمارات والسعودية الى مجموعة "بريكس"، إلا إن الولايات المتحدة الأميريكية أعلنت عن الممر الأخضر الذي يربط الهند بأوربا مروراً بهما، وهي محاولة أميريكية لإبعادهما عن الصين، فضلاً عن تعطيل مبادرة الحزام والطريق الصينية. وإن إنضمام العراق في تكتلات إقتصادية وسياسية وامنية دولية قوية، سيساعده في ان تكون سياسته الخارجية ذات تاثير إقليمي أو دولي ملحوظ، خاصة بعد التغيرات الكبيرة التي يشهدها العالم، إذ انهُ على الرغم من إن مجموعة "بريكس" تُعد إقتصادية المظهر ولكنها لا تخلو من ثقل سياسي. فالعراق بامكانه خلق التوازن في سياسته الخارجية والتحالفات خدمة لمصلحته الوطنية، وباستطاعة العراق أيضاً أن يكون فاعلاً في الجانب الإقتصادي في حالة إنضمامهِ للمجموعة، وان يحقق مكاسب سياسية فيما إذا كانت متوافقة مع سياسة الخارجية. وفي حال قبول العراق عضواً في المجموعة، فإنه سيعد بمثابة إعتراف دولي بأهمية العراق دولياً وإقليمياً، فضلاً عن كونه من الإقتصادات النامية المهمة، وهذا ما تعتمد عليه المجموعة من معايير في قبول الدول للإنضمام. وسيعمل على تعزيز مكانة العراق على الساحتين الدولية والإقليمية ودعم أمنهِ وإستقرارهِ من قبل المجموعة، كون ان المجموعة تسعى الى ان تكون الدول المنخرطة فيه، تتمتع بامن وإستقرار يصب في المصلحة الإقتصادية للمجموعة، وتعزيز علاقاته مع دول المجموعة، وهذا ما سيجعل هذه الدول، وبالاخص الصين، تنظر الى العراق كشريك إستراتيجي مهم، والذي بدوره سيساعد في النهوض بالواقع الإقتصادي العراقي، خصوصاً وإن لدى العراق تمثيل دبلوماسي وعلاقات جيدة سياسية وإقتصادية مع الدول الخمس المؤسسة للمجموعة، وهذا ما سيساعد في قبول إنضمام العراق في المجموعة[98].

إثنا عشر: حل المشاكل بين الدول الأعضاء في المجموعة:

بالرغم من وجود بعض المشاكل بين دول المجموعة، ونؤشر على ذلك المشاكل الحدودية التاريخية بين الصين والهند والمستمرة حتى وقتنا الحالي، الا ان ذلك لم يمنع إنضمام الدولتين في مجموعة إقتصادية، يساعد في تقوية علاقاتهم الإقتصادية، فضلاً عن حلحلة العقبات والتوصل الى توافقات بشأن تلك المشاكل. ومن الممكن، قبول مصر وأثيوبيا في المجموعة، قد يساعد مستقبلاً في حل الخلافات بينهما. أما في الشأن العراقي، فدخول العراق في تكتل يضم دول مجاورة له كالسعودية وإيران، ودول إقليمية كمصر والإمارات، سيساعد العراق في تعزيز مكانته، والتوصل الى حلول وتوافقات للعديد من الإختلافات في وجهات النظر مع هذه الدول[99].

الفرع الثاني/ سلبيات الإنضمام

منذ 2009 حيث تم تأسيس مجموعة "بريكس" وإلى يومنا هذا، لا تزال (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) دول متباينة غير متشابهة على الإطلاق وبينها خلافات جوهرية في العديد من القضايا [100]، وهذا يمكن ان ينطبق على الدول العربية التي ستنظم لاحقا، اما بالنسبة للعراق في حالة ما إنضم العراق الى المجموعة، فانه على الرغم من ايجابيات هذا الانضمام فاته بالمقابل هناك بعض السلبيات وكما يلي:

أولاً: قد يمثل إنضمام العراق المحتمل إلى مجموعة "بريكس" فرصة مربحة للعراق، لأنها قد تُسّرع من التنوع الإقتصادي والتنمية في العراق وتقليل إعتماده على المجموعات الغربية [101]. ولكن في المقابل يمثل هذا الإنضمام مخاطر وتحديات محتملة، ومنها زيادة المنافسة بين المجموعات الغربية ومجموعة "بريكس"، الذي سيعود بشكل سلبي على العراق. لذا يُقترح تحرك العراق بشكل مسبق لتأكيد عدم إنحيازه سياسياً لأي طرف، وأنه سيعمل على بناء شراكات تجارية متوازنة مع مختلف دول العالم، مع التأكيد على إن العراق يسعى دائماً للتعاون الدولي في المجالات الإقتصادية ويبتعد عن الخوض في الصراعات السياسية [102].

ثانياً: إن الفوائد التي يجنيها العراق من الإنضمام إلى مجموعة "بريكس" محدودة ومحفوفة بالمخاطر، وقد تواجه برد فعل أميركي يزيد من تعقيد تداول العملة في العراق سواء كانت بالدولار الاميركي أو بالدينار العراقي، خاصة وأن أحد أهداف مجموعة "بريكس" هو تأسيس نموذج فعّال لمعارضة الموقف المهيمن للغرب الذي تقوده أميركا [103].

ثالثاً: ان أغلب دول المجموعة تعد تكتلاً واضحاً ضد التكتل الاميريكي الغربي، ويصعب على العراق حالياً إثارة حفيظة الولايات المتحدة الأميريكية وأوربا، خاصة وإن العراق لديه شراكة إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأميريكية والإتحاد الأوربي [104].

المطلب الثاني/ عقبات إنضمام العراق لمجموعة "بريكس"

إن إنضمام العراق لمجموعة البريكس قد تواجهه العديد من العقبات نتيجة الأزمات الإقتصادية والنقدية، فالعراق يواجه عقبات كثيرة تُعرقل أو تعترض إنضمامه إلى مجموعة "بريكس"، رغم توافر معظم الشروط التي تتطلب الإنضمام إلى هذه المجموعة، منها العوائق الداخلية والخارجية، والتي سنخصص لكل منها فرع مستقل، وكما يأتي:

الفرع الأول/ العوائق الداخلية

هناك العديد من العوائق تقف بوجه العراق في حال رغبتهِ في الإنضمام الى مجموعة "بريكس" [105]، يمكن تلخيصها بالآتي:

أولاً: يتطلب في الدولة طالبة الإنضمام، أن تكون لها إقتصاد كبير ومتنامي، وأن تكون لها وزن إقتصادي في منطقتها، وأن تمتلك إقتصاداً قوياً وقاعدة صناعية تمكنها من المنافسة، وأن تضيف الدولة طالبة الإنضمام للمجموعة ولاتكون عبئاً يثقل كاهلها. العراق بعد عام 2003 أصبح تثقل كاهله العديد من المشكلات المتشابكة، وعدم إمتلاك العراق لقاعدة صناعية وزراعية متطورة مما جعل الإقتصاد يتهاوى بشكل كبير، وسط تخبط الإجراءات الحكومية التي تسببت بتفاقم الأزمات الإقتصادية والنقدية في العراق. وهذا مايُشكّل عائقاً أمام إنضمام العراق إلى مجموعة "بريكس".

ثانياً: يواجه العراق أزمة بعملة الدولار الاميركي تكاد تكون مستمرة، بالرغم من الإجراءات التي قامت بها الحكومة العراقية والبنك المركزي من أجل السيطرة على إرتفاع أسعار صرف الدولار الأميريكي مقابل الدينار العراقي.

ثالثاً: ستحجم الأدوار السياسية للعراق ومنها هشاشة الأوضاع الداخلية بسبب طبيعة التفاعلات السياسية الداخلية والأدوار الثانوية كلاعب إقليمي من أن يكون محوراً ذا إهتمام إلى دول مجموعة "بريكس"، فهذه الدول بدأت تنفتح على تركيا وإيران والسعودية ومصر وأثيوبيا وتجاوزت العراق. وعلى العراق أن يعمل على تعزيز الأدوار وتكاملها مع الدول المرشحة في الدخول إلى مجموعة "بريكس" من دول الجوار الجغرافي للعراق، فالتكاملية في الأدوار ستعطي للعراق دور رائد من وجهة دول مجموعة "بريكس". وهذا النهج سيتطلب تحقيق جملة من الأمور من بينها الحفاظ على نمو إقتصادي مستقر، وتبني نهج تنموي مستدام وبناء، والحفاظ على إستقرار الأوضاع الداخلية من الناحية الإجتماعية والسياسية [106].

الفرع الثاني/ العوائق الخارجية

أولاً: التواجد العسكري الامريكي في العراق، فضلا عن أن أميركا تمتلك أوراقاً سياسية وأوراق ضغط تمكنها من منع خروج العراق من تحت سيطرتها، والتوجه نحو الإنضمام مع مجموعة تُشكّل قطباً تنافسياً للولايات المتحدة الأميركية. إذ أن واردات النفط العراقية تحت السيطرة الأميركية، وهو ما يُعرّض الوضع المالي العراقي إلى الإنتكاسة في حال الإنضمام إلى "بريكس".

ثانياً: الهيمنة الأميركية على القرار الإقتصادي العراقي، تجعله يفقد شرطاً أساسياً للإنضمام إلى "بريكس". كما إن الولايات المتحدة الأميريكية تضع شروطاً قاسية على حركة الدولار الأميريكي، وتفرض عقوبات على المصارف، ما يُقيّد السيادة النقدية للعراق على أمواله.

ثالثاً: إن الولايات المتحدة الأميريكية تدعي بإنها تمتلك الكثير من الإثباتات على تهاون الحكومة العراقية في إستمرار عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتهريب الدولار الأميريكي لصالح دول ومجاميع مسلحة معاقبة من الخزانة الأميريكية، وفي حال إنضمام العراق إلى مجموعة "بريكس" ستتخذ واشنطن حزمة من العقوبات بشكل كبير، وإقرار قانون يخفض أو يقتر على العراق دخول الدولار الأميريكي مما يتسبب في انهيار مالي كبير، خصوصا وأن إقتصاد العراق ريعي يعتمد على النفط وأن واردات النفط في أميريكا، ولذلك فإن الولايات المتحدة الأميريكية لن تسمح بأن يخرج العراق من دائرة سيطرتها ويذهب بإتجاه الطرف المنافس لها، وتمتلك واشنطن أوراق ضغط كبيرة على العراق عسكريا وسياسيا وإقتصادياً [107].

رابعاً: إن أحادية الإقتصاد العراقي وإعتماده الكلي على النفط الذي يسهم بأكثر من 97% من صادراته الإجمالية المسعرة بالدولار الأميريكي، فيما تقتصر النسبة الضئيلة المتبقية على تصدير بعض السلع ذات القيم المُضافة المنخفضة، وبهذا فان العراق لا يمتلك نظاماً إقتصادياً ولا قاعدة صناعية تؤهله للإنضمام الى مجموعة "بريكس" في الوقت الحاضر.

خامساً: إن دول مجموعة "بريكس" لا تتقاسم بقواسم مشتركة في نواحي عدة، كما أن الخلافات بين العناصر القومية والإستراتيجية للدول المؤسسة والمُنظمة لمجموعة "بريكس" يمكن أن تؤثر في مستقبل هذا التكتل خصوصاً إذا ما قرر الغرب ممارسة النفوذ على بعض أعضائهِ كالهند مثلاً أو جنوب أفريقيا، من جهة أخرى، فعلى العراق العمل على تحقيق التناغم مع تلك القواسم المختلفة بين دول مجموعة "بريكس" والإستفادة من المزايا التمويلية التي يخلقها بنك التنمية الجديد والذي يعمل على خلق فرص تمويلية فعلية في الدول النامية، على أن يتم مراعاة عدم الإضرار بالمصالح السيادية للعراق. وسيكون من مصلحة العراق أن يناقش مع الأطراف في مجموعة "بريكس" القضايا التي تتعلق بسياسات الطاقة والتصدير، والصناعات البتروكيمياوية المعدة للتصدير خارج أوبك، فهناك أعضاء مؤسسين في مجموعة "بريكس" يعدون من الأطراف المؤثرة في سياسات الطاقة العالمية منها روسيا وجنوب أفريقيا. وهذه الأطراف قادرة على أن ترسم ملامح أسعار الطاقة العالمية وإيجاد قنوات وتعاملات إضافية لصادرات الطاقة من العراق [108].

الخاتمة

في ختام دراستنا الموسومة بعنوان التنظيم القانوني لمجموعة "بريكس" دراسة في إطار المنظمات الدولية، توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، وكما يأتي:

أولاً: الاستنتاجات

1. تبين لنا إن مجموعة "بريكس"، تختلف بشكل كبير عن بقية أشكال المجموعات والتحالفات والمنظمات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل، حيث لا يوجد رابط معين مشترك بين الدول الخمس سواء أكان هذا الرابط سياسي أو إقتصادي أو قانوني أو غيره، كما أنه لا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي مشترك، بل تتوزع دول المجموعة في أربع قارات مختلفة، كما أن هناك تبايناً واضحاً فيما بينها من حيث مستوى نموها الإقتصادي ومستوياتها الإنتاجية، كما أن المواقف السياسية لدولها متباينة بشكل نسبي، فهي مجموعة محايدة تماماً بالنسبة للتوازنات السياسية الدولية لأنها تضم دولاً مختلفة ومتباينة إلى حد كبير في التوجهات السياسية والأنظمة الإقتصادية والقانونية وتمثل توجهات عالمية مختلفة، كما أن إهتمام المجموعة يتركز في الأساس على النواحي الإقتصادية والمالية الدولية. ومن المؤكد أن الرابط السياسي الذي يربط هذه الدول الخمس، والذي على أساسه نشأت هذه المجموعة، هو رفض الهيمنة الغربية على الإقتصاد والسياسة الدولية، هذه الهيمنة التي تسببت في إغراق الإقتصاد الدولي في أزمات يعاني الكثير من أجل الخروج منها.

2. إن طموحات مجموعة "بريكس" لا تزال في الإمكان وقابلة للتنفيذ، إلا أن الإمكانات المشتركة لها لم تترجم حتى الآن إلى عمل تعاوني. ولذلك يتوجب على دول مجموعة "بريكس" العمل بجدية لتجاوز الكثير من الخلافات البينية والتركيز على العمل المشترك من خلال تنسيق سياساتها لتحقيق مصالحها المشتركة.

3. إن التطورات السياسيةوالإقتصادية الدوليةمطلع القرن الحادي والعشرين،جعلت من مجموعة"بريكس"قوة فاعلة ومهمة في المشاركة تحديد الأولويات الدولية، وذلك من خلال وجودها وجهودها في منظمة الأمم المتحدة وبشكل خاص في مجلس الأمن،وفي المنظمات الدولية المتخصصة، والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية)،وفي علاقاتها الدولية فيما بينها من جهة ومع الدول الأخرى من جهة ثانية.إذ أصبح دور هذه المجموعةأكثرثقلاً من ذي قبل،وهذاما أعطاها دوراً كبيراً في توجيه الحوار وإتخاذ القرار في مجموعة من القضايا الإقتصادية والقانونية والسياسية الدولية،وقدتبلور دورها في الأزمة السورية، حيث شكل وجودها ودورها الفاعل في المنظمات الدولية وخارجها، عاملاًأساسيأفي مواجهة سياسة القطب الواحد للمستندة إلى القوة العسكرية التي سعت الولايات المتحدة الأميريكية لتكريسها.

4. إن العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين شهد بدء حقبة جديدة في العلاقات الدولية تتضمن تحولاً تدريجياً في النظام الدولي، حيث تراجعت الهيمنة الأميريكية، وبالمقابل لعبت دول مجموعة "بريكس" دوراً مهماً وفاعلاً في الشؤون الدولية والإقليمية، عمدت من خلاله إلى تكوين تكتلات وتحالفات جديدة، وإلى العمل على إنشاء مؤسسات دولية موازية بهدف تغيير طبيعة النظام الدولي وجعله أكثر تمثيلاً وتعدداً وعدلاً.

5. تمتلك مجموعة "بريكس" مقومات القوة الإقتصادية مما يجعلها قادرة على تطوير علاقاتها الإقتصادية الدولية هذا سيجعلها أكثر قدرة على مواجهة الولايات المتحدة الأميريكية والإتحاد الأوربي لاسيما المجموعة رافضة لهيمنة الولايات المتحدة الأميريكية والإتحاد الأوربي على الإقتصاد والسياسة الدولية.

6. إن المجموعة راغبة في وضع إستراتيجية للتعاون الإقتصادي بينها من خلال تهيأة الظروف لتعزيز قدرات المجموعة الإقتصادية على المنافسة من جهة وتوسيع علاقاتها التجارية وتنويعها من جهة ثانية.

7. إن التوافق الروسي - الصيني توافق ضروري من أجل توحيد نظرتهما اتجاه تشكيل قطب عالمي جديد مما يتطلب توحيد الإستراتيجية الروسية - الصينية لمنافسة إستراتيجية الولايات المتحدة الأميريكية.

8. إن مجموعة "بريكس" تسعى نحو ضم دول أخرى، وستكون دول آسيا الوسطى في كفة ميزان، لما يمثله موقعها الإستراتيجي من أهمية على غرار أهمية موقع جنوب أفريقيا من جهة وضم إندونيسيا والمكسيك وإيران وتركيا، لما تمثل من ثقل حيوي لمجموعة "بريكس" من جهة ثانية.

9. إن الدول الست الجديدة التي تم اختيارها توافقت عليها بشكل كامل الدول الخمس، موضحة أن من بين المعايير التي وضعتها الدول الأعضاء، أن يكون المنضمون الجدد للتكتل من بين "الإقتصادات النامية ولديهم نفوذ إقليمي وعالمي كبير".

10. كانت الملفات العربية (السعودية والإمارات ومصر) الأقوى والأكثر قبولاً لدى كل أعضاء "بريكس"، لما يمثلونه من ثقل سياسي وإقتصادي وسكاني داخل "مجتمع الجنوب"، وأن قرار التوسيع واختيار أعضاء جدد كان موقفاً مدروساً بعناية وتطلب الوصول إلى توافق كامل بين كل الأعضاء الخمسة الرئيسين.

11. إن التوسع الذي أحدثتهُ مجموعة "بريكس" في قمة جوهانسبورغ، من شأنه أن يخلق ثقلاً إقتصادياً وجيوسياسياً ويعزز من الطموح المعلن للمجموعة. وهو أمر وصفه الرئيس الصيني (شي جين بينغ)، بأنه "توسع تاريخي يعكس عزم دول مجموعة "بريكس" على الإتحاد والتعاون مع الدول النامية الأوسع نطاقاً"، وأنه مع إنضمام ستة أعضاء جدد، فإن التكتل يمثل الآن 46 في المئة من سكان العالم وحصة أكبر من ناتجه الإقتصادي.

12. أن إنضمام السعودية وحدها، بما لديها وما تملكه من إحتياطي ضخم من الثروات المعدنية، وكونها أكبر مصدر للنفط على مستوى العالم، وأكبر إقتصاد عربي، وثاني أكبر دولة عربية من حيث المساحة، من شأنه أن يرفع حجم إقتصاد التكتل بأكثر من 1.1 تريليون دولار، بعد أن وصلت مساهمة مجموعة "بريكس" إلى 31.5 في المئة من الإقتصاد الدولي، مقابل 30.7 في المئة لـ (مجموعة السبع G7) الصناعية الكبرى.

13. قال سفير جنوب أفريقيا لشؤون مجموعة "بريكس" شيربا أنيل سوكلال، إن اسم "بريكس" سيبقى، وأن الاسم لن يتغير، وإن حدث سيكون الإسم الجديد للمجموعة "بريكس بلس".

ثانياً: التوصيات

1. أن وجود كيان إقتصادي قادر على الوقوف في وجه الهيمنة الإقتصادية بثقل دول مثل الصين والهند وروسيا، واثنين منهما يتمتعان بمقعدين دائمين في مجلس الأمن، يتيح للعراق مساحة أكبر للمناورة الإقتصادية والسياسية. ففي الجانب الإقتصادي، فان الإنضمام سيتيح للعراق التعاون مع دول مجموعة "بريكس" بالعملات الوطنية، خاصة مع الهند والصين واللذان يمثلان اكبر الدول المستوردة للنفط العراقي، فضلاً عن التبادل التجاري العراقي مع كافة دول المجموعة، مما سيخفف من الاعتماد على الدولار الأميريكي، وهذا ما سيساعد العراق في إستقرار سوق العملة، وسهولة التحويلات المالية والتي تساعد في حركة التبادلات التجارية. اما الجانب السياسي، فان الإنضمام سيجعل من الدول الاخرى خارج التكتل، التفكير بجدية في علاقاتها مع العراق، والتقرب منه اكثر، وهذا ما بدى واضحاً في إجتماع قمة (مجموعة العشرين G20) مؤخراً في الهند، فبالرغم من إنضمام الإمارات والسعودية الى دول مجموعة "بريكس"، الا ان الولايات المتحدة الأميريكية اعلنت عن الممر الاخضر الذي يربط الهند بأوربا مروراً بهما، وهي محاولة اميريكية لابعادهما عن الصين، فضلاً عن تعطيل مبادرة الحزام والطريق الصينية.

2. ان إنضمام العراق في تكتلات إقتصادية وسياسية وامنية دولية قوية، سيساعده في ان تكون سياسته الخارجية ذات تاثير إقليمي او دولي ملحوظ، خاصة بعد التغيرات الكبيرة التي يشهدها العالم، إذ ان التكتل إقتصادي المظهر ولكن لا يخلو من ثقل سياسي. فالعراق بامكانه خلق التوازن في سياسته الخارجية والتحالفات خدمة لمصلحته الوطنية، ونؤشر بشكل مباشر نجاحات المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في هذه التوازنات.

3. بالرغم من وجود بعض المشاكل بين دول المجموعة، ونؤشر على ذلك المشاكل الحدودية التاريخية بين الصين والهند والمستمرة حتى وقتنا الحالي، إلا إن ذلك لم يمنع إنضمام الدولتين في تكتل إقتصادي، يساعد في تقوية علاقاتهم الإقتصادية، فضلاً عن حلحلة العقبات والتوصل الى توافقات بشأن تلك المشاكل. ومن الممكن، قبول مصر وأثيوبيا في التكتل، قد يساعد مستقبلاً في حل الخلافات بينهما. اما في الشأن العراقي، فدخول العراق في تكتل يضم دول مجاورة له كالسعودية وإيران، ودول إقليمية كمصر والإمارات، سيساعد العراق في تعزيز مكانته، والتوصل الى حلول وتوافقات للعديد من الإختلافات في وجهات النظر مع هذه الدول.

4. العراق يشهد مرحلة إنتقالية مهمة نحو البناء والإستثمار، والإنضمام قد يوفر تسهيلات مالية من بنك التنمية الجديد لمجموعة "بريكس".

5. مجموعة "بريكس" هو تكتل إقتصادي ولا يثير حفيظة سياسية، وان كان يحمل في طياته توافقات سياسية، ولكن باستطاعة العراق ان يكون فاعلاً في الجانب الإقتصادي في حالة الإنضمام، وان يحقق مكاسب سياسية فيما اذا كانت متوافقة مع سياسة الخارجية.

6. في حال قبول العراق في المجموعة، فانه سيعد بمثابة إعتراف دولي باهمية العراق دولياً وإقليمياً، فضلاً عن كونه من الإقتصادات النامية المهمة، وهذا ما تعتمد عليه المجموعة من معايير في قبول الدول للإنضمام.

7. تعزيز مكانة العراق على الساحتين الدولية والإقليمية ودعم امنه وإستقراره من قبل المجموعة، كون ان المجموعة تسعى الى ان تكون الدول المنخرطة فيه، تتمتع بامن وإستقرار يصب في المصلحة الإقتصادية للمجموعة.

8. طلب إنضمام العراق سيبين رغبته في تعزيز علاقاته مع دول المجموعة، وهذا ما سيجعل هذه الدول، وبالاخص الصين، ان تنظر الى العراق كشريك إستراتيجي مهم، والذي بدوره سيساعد في النهوض بالواقع الإقتصادي العراقي، كما انه سوف يساهم في عودة العراق عضواً فاعلاً على الصعيد الدولي والإقليمي.

9. لدى العراق تمثيل دبلوماسي وعلاقات جيدة سياسية وإقتصادية مع الدول الخمس المؤسسة للمجموعة، وهذا ما سيساعد في قبول العراق.

10. إن إنضمام العراق إلى المجموعة سيعزز علاقاته السياسية والإقتصادية والثقافية مع الدول الفاعلة بالمجموعة كالصين وروسيا والهند والدول الأعضاء الأخرى في المجموعة وسوف يعمل على إجتذاب إستثمارات إليه من الدول الأعضاء في المنظمة..

11. وبناءً على ماتقدم نوصي بأن يقدم العراق في بداية الأمر طلب للإنضمام الى عضوية المجموعة عبر القنوات الدبلوماسية لغرض دعوة العراق لحضور إجتماعات المجموعة، للإطلاع والتعرف أكثر فأكثر على المجموعة ومن ثم تقديم طلب للإنضمام اليها.

الهوامش

(1) علاء الدين محمد الجعبري، واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الأزهر، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، 2018، ص 19.

(2) مجموعة الثمانية أو مجموعة الدول الصناعية الثمانية كانت منتدىً سياسيًا حكوميًا من عام 1997 حتى عام 2014، يضم الدول الصناعية الكبرى في العالم وهم (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، روسيا الاتحادية "معلق"، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا، وكندا). وقد تشكلت من دمج دولة روسيا في مجموعة السبع، وعادت إلى اسمها السابق بعد أن تم تعليق عضوية روسيا في عام 2014. يمثل مجموع إقتصاد هذه الدول الثمانية 65% من اقتصاد العالم وأغلبية القوة العسكرية (تحتل 7 من 8 مراكز الأكثر إنفاقاً على التسلح وتقريباً كل الأسلحة النووية عالمياً). أنشطة المجموعة تتضمن مؤتمرات على مدار السنة ومراكز بحث سياسية مخرجاتها تتجمع في القمة السنوية التي يحضرها زعماء الدول الأعضاء. أيضاً، ويتم أيضاً تمثيل الاتحاد الأوربي في هذه القمم.

(3) لمياء العرايسية وصليحة بوقموم، دور القوى الصاعدة في التأثير على تغيير النظام الإقتصادي العالمي، رسالة ماجستير في القانون، جامعة قالمة، الجزائر، 2020.ص 68.

(4) عبد الكريم الطيف، "دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية"، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، العدد 30، (2014)، ص 13.

(5) براهما تشلاني، البريكس، البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات2012،ص 18.

(6) زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى، ترجمة سليم ابراهام، ط 4، دار علاء الدين، دمشق، 2008، ص 49.

(7) يونس بلفلاح، "واقع وآفاق العلاقات العربية بمجموعة البريكس"، معهد العربية للدراسات، تاريخ الزيارة 2024/1/10 http://www.studiesalarabiyanet/reports

(8) غدي قنديل، أزمة البريكس .. البحث عن نظام عالمي جديد، مركز الدراسات العربية الأوراسية، تاريخ الزيارة 2024/08/21 /https://eurasiaar.org/category/brics-plus

(9) علاء الدين محمد الجعبري، مرجع سابق، ص 20 – 23.

(10) مصطفى العبد الله الكفري، التكتلات والمنظمات الإقتصادية، منشورات جامعة دمشق، 2014، ص 184.

(11) "فرص التصدير لجنوب أفريقيا في اقتصاديات البريكس الأخرى"، ترجمة جاب الله آدم تاريخ الزيارة 2024/1/5. https://www.idc.co.za/wp-content/uploads/2018/11/IDE_RI_publication-Export-opportunities-for-SA-in-theBRICS.pdf

(12) علي مسعود، تكتل البريكس: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، مجلة آفاق الآسيوية، العدد الثاني، جامعة بني سويف، (ديسمبر 2017)، ص 21.

(13) علاء الدين محمد الجعبري، مرجع سابق، ص 25.

(14) كاظم الموسمي، "قمة دول البريكس السادسة"، جريدة الوطن، 2014/08/5 https://www.alwatan.com/details/26769 ، تاريخ الزيارة 2024/1/12.

(15) جمال عدوي، تأثير مجموعة البريكس في النظام الدولي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد بو ضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2019، ص 33.

(16) يانغ مو، "قمة البريكس الثامنة في الهند"، موقع CCTV بالعربية 2016/10/10 https://www.arabic.cctv.com تاريخ الزيارة 2024/02/04.

(17) محمد بن عمر وآدم جاب الله، الأدوار الجديدة لمجموعة البريكس في النظام الإقتصادي العالمي بين التحديات الإقتصادية والتطلعات العسكرية مذكرة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، جامعة الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2020، ص 41.

(18) "القمة العاشرة لمجموعة بريكس"، http://www.arabic.rt.com.hgr ، تاريخ الزيارة 2024/1/19.

(19) محمد بن عمر وآدم جاب الله، مرجع سابق، ص 42 – 43.

(20) المرجع نفسه، ص42-43.

(21) انعقاد قمة بريكس افتراضيا وتبني "إعلان نيودلهي" https://arabic.news.cn/2021-09/10/c_1310178698.htm ، تاريخ الزيارة 2024/05/26.

(22) كوثر عباس الربيعي، سالم مروان العلي، مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية_ اتحاد أوربي نموذجاً، بتاريخ 2020/01/01، ص3، الموقع الالكتروني: https://bit.ly/3Aa5AFT

(23) مجموعة الدول الصناعية السبع، هي ملتقى سياسي حكومي دولي يضمّ كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. ويُعتبر أعضاء المجموعة أكبرَ الاقتصادات المتقدمة في العالم وفقًا لصندوق النقد الدولي وأغنى الأنظمة الديمقراطية الليبرالية. تأسست المجموعة رسميًا بالاستناد إلى القيم المشتركة كالتعددية والديمقراطية التمثيلية. منذ العام 2018، تستأثر دول مجموعة السبع بنسبة تقارب 60% من صافي الثروة العالمية (317 تريليون دولار)، ونسبة 32% حتى 42% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و770 مليون نسمة تقريبًا أو 10% من سكان العالم. معظم الأعضاء المجموعة هم قوى عالمية على مسرح الشؤون العالمية، ويرتبطون بعلاقات وثيقة متبادلة على الصُعد الاقتصادية، والعسكرية، والدبلوماسية.

(24) بريكس في 2024... قوة اقتصادية هائلة مع إنضمام هذه الدول. https://www.skynewsarabia.com/business/1681853 ، تاريخ الزيارة 2024/05/26.

(25) تقرير بعد مضاعفة عدد أعضائها ... مجموعة "البريكس " تسعى لدور أعظم لدول جنوب العالم، https://www.qna.org.qa/ar-QA/News-Area/News/2024-01/04/0036 ، تاريخ الزيارة 2024/05/26.
(26) عادل محمد شكيب محسن، "مجموعة البريكس والنظام العالمي الجديد"، الحوار المتمدن، العدد 4650 www.alhewar.org تاريخ الزيارة 2023/12/22.
(27) علاء الدين محمد الجعبري، مرجع سابق، ص 37 – 38.
(28) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس، نشأته، اقتصادياته، أهدافه، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014، ص 245.
(29) لمياء العرايسية وصليحة بوقموم، مصدر سابق، ص 35.
(30) أحمد دياب، "بريكس تكتل القوى الصاعدة" https://www.acpss.ahram.org.eg/New ، تاريخ الزيارة 2024/1/3.
(31) ماهر بن إبراهيم القصير، مرجع سابق، ص 265.
(32) علاء الدين محمد الجعبري، المرجع السابق، ص 36.
(33) أحمد دياب، "البريكس تكتل القوى الصاعدة"، http://www.acpss.aharm.org.eg/New ، تاريخ الزيارة 2024/02/04.
(34) مسعود ضاهر، «البريكس» وعولمة أكثر إنسانية، 2013، 2013 https://www.albayan.ae/opinions/articles/2013-04-03-1.1854415 ، تاريخ الزيارة 2024/05/28.
(35) مسعود ضاهر، المصدر السابق.
(36) مروان عبد العزيز، "البريكس والمواجهة الاستراتيجية مع أمريكا"، https://www.alaraby.co.uk/ppinio ، تاريخ الزيارة 2024/1/24.
(37) منتديات المحاكم والمجلس القضائية، "مجموعة البريكس BRICS"، https://www.tribunaldz.com ، تاريخ الزيارة 2024/1/20.
(38) انتظار رشيد زوير، "تجمع بريكس وآفاقه المستقبلية"، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد 32، المجلد 11، بغداد، (2016)، ص 410 – 411.
(39) كمال مساعد، مجموعة البريكس وشنغهاي وتصادم مشروعين.. وبدائل متعددة لهيمنة القطب الأحادي على العالم، جريدة البناء اللبنانية، 29 تموز 2015، http://www.al-binaa.com/archives/article/59729، تاريخ الزيارة: 2024/1/12.
(40) سامي السلالي، أبعاد ودلالات قمتي بريكس وشنغهاي في التفاعلات الدولية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، https://rawabetcenter.com/archives/10907 تاريخ الزيارة 2024/1/23.
(41) كمال مساعد، مصدر سابق، تاريخ الزيارة: 2024/1/12.
(42) فاتح عمارة، دور التكتلات الإقتصادية في الحوكمة الإقتصادية العالمية.. مجموعة البريكس نموذجاً، مرجع سابق، ص 101 – 102.
(43) سامي السلالي، مرجع سابق، تاريخ الزيارة 2024/1/28.
(44) علي بلعربي، "التعاون في إطار مجموعة "بريكس" وتأثيره على النظام الدولي الجديد"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 1، المجلد 8، الجزائر، (2021)، ص 108.
(45) مجموعة العشرين (بالإنجليزية Group of Twenty)هي مجموعة دولية تجمع الحكومات ومُحافظي البنوك المركزية من 20 دولة والاتحاد الأوروبي. تأسست المجموعة سنة 1999، وذلك بهدف مُناقشة السياسات المُتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي الدولي، ويُشارك في قممها رؤساء الحكومات أو رؤساء الدول، فضلاً عن وزراء المالية ووزراء الخارجية ومراكز الفكر.
(46) جورج وجيه عزيز بدوي، علم دراسة المستقبل واستبصار مفهوم التصميم المستقبلي، مجلة التصميم الدولية، العدد 4، السنة 2014، ص325.
(47) غازي عنيزان الرشيدي، الدراسات المستقبلية، ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع دار حنين للنشر والتوزيع، عمان 2019، ص87-88.
(48) تقرير سفارة جمهورية العراق في بكين، مجموعة دول بريكس، العدد 1265 التاريخ 2023/09/21.
(49) علوان نعيم أمين الدين، "بداية التعددية القطبية في النسق الدولي" 2017، www.tahwolat.net تاريخ الزيارة 2024/1/17.
(50) عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأميريكية، ط 1، دار الشروق، الأردن، 2009، ص 103.
(51) حامد عبد الحسين الجبوري، "بريكس والقطبية العالمية"، مقال علمي، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، https://fcdrs.com/economical/567 تاريخ الزيارة 2024/1/21.
(52) Fabiano Mieniczuk, "The BRICS Economic Institutions and International Politics. http://www.e-Ir.info/2014/08/18/TheBRICS last visit September 02, 2024.
(53) محمد إبراهيمي وصليحة كشرود، دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2016، ص 82.
(54) محمود شحماط، تجمع بريكس: من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب، مجلة التواصل في الإقتصاد والادارة والقانون، عنابة، العدد51، 2017، ص62.
(55) تقرير سفارة جمهورية العراق في بكين، مجموعة دول بريكس، العدد 1265 التاريخ 2023/09/21.

(56) "Treaty for the Establishment of a BRICS Contingent Reserve Arrangement, July 15, 2015, Fortaleza Brazil: http://www.brics.utoronto.ca/docs/140715-treaty html.

(57) Aike I. Wurdemann, "The BRICS Contingent Reserve Arrangement: A Subversive Power Against the IMFs Conditionality?" The Journal of World Investementand Trade, Issue 3, Volume 19 (2018), p 570.

(58) مروان عبدالعزيز، بريكس عملاق جديد يقوده بوتين لكبح جماح أمريكا، 2015، http://arabic.sputniknrws.com/news/20150722/1015046605.html ، تاريخ الزيارة 2024/1/27.

(59) تقرير سفارة جمهورية العراق في بكين، مجموعة دول بريكس، العدد 1265 التاريخ 2023/09/21.
*وهو انتقال الاموال عبر الحدود، او نظام التحويلات المالية والمعاملات بين البنوك (بلجيكا 1973)

(60) Rajan Kumar, Meeta Keswani Mehra, G. Venkat Raman, and Meenakshi Sundriyal, LOCATING BRICS IN THE GLOBAL ORDER, Locating BRICS in the Global Order: Perspectives from the Global South https://www.routledge.com/Locating-BRICS-in-the-Global-Order-Perspectives-from-the-Global-South/Kumar-Mehra-Raman-Sundriyal/p/book/9780367708085 last visit February 25, 2024.

(61) تقرير سفارة جمهورية العراق في بكين، مجموعة دول بريكس، العدد 1265 التاريخ 2023/09/21.

(62) طارق محمد ذنون الطائي، تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 19، بغداد، (2020)، ص 93 – 94.

(63) نوار جليل هاشم، أمريكا والقوى الصاعدة: السياسة الاميريكية تجاه دول بريكس في النظام العالمي، ط1، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2019، ص118-119.

(64) سايل سعيد، التعاون الأوربي_ المتوسطي في ظل الأزمة الإقتصادية العالمية 2008-2012، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، الجزائر2011-2012، ص112.

(65) هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، ط1، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص68-69.

(66) جلال الدين، العولمة، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2009، ص17.

(67) صموئيل رمسيس، الاتجاهات العولمية 2025 عالم قد تحول، ط1، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 2010، ص92.

(68) Rajan Kumar, Meeta Keswani Mehra, G. Venkat Raman, and Meenakshi Sundriyal, LOCATING BRICS IN THE GLOBAL ORDER, Locating BRICS in the Global Order: Perspectives from the Global South (routledge.com) last visit February 25, 2024.

(69) عبدالعزيز بن محمد الصغير، الشرعية الدولية للدولة بين القانون الدولي والفقه الإسلامي، ط1، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2015، ص164.

(70) Rajan Kumar, Meeta Keswani Mehra, G. Venkat Raman, and Meenakshi Sundriyal, LOCATING BRICS IN THE GLOBAL ORDER, Locating BRICS in the Global Order: Perspectives from the Global South (routledge.com) last visit February 25, 2024.

(71) Rajan Kumar, Meeta Keswani Mehra, G. Venkat Raman, and Meenakshi Sundriyal, LOCATING BRICS IN THE GLOBAL ORDER, Locating BRICS in the Global Order: Perspectives from the Global South (routledge.com) last visit February 25, 2024.

(72) مصطفى شفيق علام، تحول القوة الصاعدة في العلاقات الدولية دروس للأمة، https://bit.ly/3kJ2mRq تاريخ الزيارة 2023/11/15.

(73) Rajan Kumar, op.cit.

(74) شروط الإنضمام الى مجموعة بريكس، https://aqrawataelam.net/2023/08/23/، تاريخ الزيارة 2024/05/25.

(75) محسن أحمد الخضيري، العولمة الاجتياحية، القاهرة، مطبعة النيل العربية، 2000، ص151.

(76) منير بركاني، دوافع وأبعاد العولمة وجوانبها، بتاريخ 2020/10/03، ص1، https://bit.ly/3tBzonm تاريخ الزيارة 2024/08/04.

(77) عاقب أسلم وأخرون، العولمة تساعد على نشر المعرفة والتكنولوجيا عبر الحدود، بتاريخ 2020/01/03، ص1، الموقع الالكتروني: https://bit.ly/3EmxEbM ، تاريخ الزيارة 2024/07/14.
https://bit.ly/3kJ2mRq

(78) أندور رادين، كلينت ريتش، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي، كاليفورنيا، مؤسسة Rand، 2017، ص32.

(79) تقرير سفارة جمهورية العراق في بكين، مجموعة دول بريكس، العدد 1265 التاريخ 2020/9/21

(80) توفيق عبدالصادق، روسيا بوتين: استراتيجية استعادة المكانة في رسم السياسة الدولية، دراسات شرق الأوسطية 85، 2018، ص97-98.

(81) محمد إبراهيم منصور، توطين الدراسات المستقبلية في الثقافة العربية الأهمية والصعوبات والشروط، مكتبة الاسكندرية، 2016، ص 27-28.

(82) عمار لوصيف، الدراسات الاستشرافية: مقاربة مفاهيمية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 44، 2015، ص261.
(83) صبحي إبراهيم مقار، القدرات التنافسية للصادرات المصرية في أسواق دول البريكس، بحث مقدم لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية، 2012، ص4.
(84) تقرير سفارة جمهورية العراق في بكين، توصيات مؤتمر السفراء، العدد 918 التاريخ 2024/07/18.
(85) فرص العراق للإنضمام إلى بريكس؟ وما هي العواقب؟ https://www.sotaliraq.com/2023/11/26/، تاريخ الزيارة 2025/05/25.
(86) تقرير سفارة جمهورية العراق في بكين، توصيات مؤتمر السفراء، العدد 918 التاريخ 2024/07/18.
(87) صبحي إبراهيم مقار، المرجع السابق، ص6.
(88) بن علي الغاني، أثار الازمة على الإقتصاديات الناشئة BRICSواهم الدروس المستفادة منها، مجلة الباحث، المحور الخامس، 2022، ص7.
(89) مجموعة بريك www.aljazeera.net/news ، تاريخ الزيارة 2025/08/03.
(90) فريدون بركشلي، تقييم السياسات والبرامج الإقتصادية والتجارية لمجموعة البريكس وتحديد التهديدات والفرص للقطاع الخاص في إيران، مركز التحقيقات والمسح الإقتصادي، 2013، ص77.
(91) علاء الدين محمد الجعبري، مصدر سابق، ص19.
(92) براهما تشلاني، مصدر سابق، ص18.
(93) صدفة محمد محمود محمد، القوى المتوسطة في النظام الدولي، حالة البرازيل 2002-2003، الشارقة، مركز الخليج للدراسات، 2015، ص45.
(94) د. مظهر محمد صالح، بحث بعنوان (أهمية إنضمام العراق إلى مجموعة "بريكس") https://www.mubasher.info/news/4197068/ ، تاريخ الزيارة 2024/05/25.
(95) محمد شريف أبو ميس، العراق ومجموعة بريكس، https://alsabaah.iq/86116-.html ، تاريخ الزيارة 2024/05/25.
(96) محمد شريف أبو ميس، العراق ومجموعة بريكس، https://alsabaah.iq/86116-.html ، تاريخ الزيارة 2024/05/25.
(97) د. عبد الصمد سعدون عبد الله، العراق وتكتل البريكس ما بين مفاتيح الدخول الى تحديات الإنضمام، https://www.bayancenter.org/2023/09/10231/ ، تاريخ الزيارة 2024/08/01.
(98) تقرير سفارة جمهورية العراق في بكين، توصيات مؤتمر السفراء، العدد 918 التاريخ 2024/07/18.
(99) المصدر نفسه.
(100) مجموعة من المؤلفين، تشريعات مكافحة الارهاب في الوطن العربي، ط2، عمان، دار الخامد، 2014، ص11.
(101) ارنست فولف، صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية، ترجمة عدنان عباس علي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، 2016، ص20.
(102) فرص العراق للإنضمام إلى بريكس؟ وما هي العواقب؟ https://www.sotaliraq.com/2023/11/26/ ، تاريخ الزيارة 2025/05/25.
(103) المرجع نفسه
(104) تقرير سفارة جمهورية العراق في بكين، توصيات مؤتمر السفراء، العدد 918 التاريخ 2024/07/18.
(105) فرص العراق للإنضمام إلى بريكس؟ وما هي العواقب؟ مرجع سابق
(106) د. عبد الصمد سعدون عبد الله، العراق وتكتل البريكس ما بين مفاتيح الدخول الى تحديات الإنضمام، https://www.bayancenter.org/2023/09/10231/ تاريخ الزيارة 2024/08/01.
(107) عمر الحلبوسي، العقبات التي تقف في طريق إنضمام العراق الى "بريكس"، موقع أخبار سبوتنيك، https://sarabic.ae/20231016 ، تاريخ الزيارة 2025/08/03.
(108) د. عبد الصمد سعدون عبد الله، العراق وتكتل البريكس ما بين مفاتيح الدخول الى تحديات الإنضمام، https://www.bayancenter.org/2023/09/10231/ تاريخ الزيارة 2024/08/01.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب

1. ارنست فولف، صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية، ترجمة عدنان عباس علي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، 2016.
2. براهما تشلاني، البريكس: البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2012.
3. توفيق عبد الصادق، روسيا بوتين: إستراتيجية استعادة المكانة في رسم السياسة الدولية، دراسات شرق الأوسطية، العدد 85، 2018.
4. جلال الدين، العولمة، ط1، القاهرة، دار الشروق، 2009.
5. صدفة محمد محمود محمد، القوى المتوسطة في النظام الدولي، حالة البرازيل 2002-2003، الشارقة، مركز الخليج للدراسات، 2015.
6. صموئيل رمسيس، الاتجاهات العولمية 2025عالم قد تحول، ط1، القاهرة، المكتبة الاكاديمية، 2010.
7. بريجنسكي زبيغنييف، رقعة الشطرنج العظمى، ترجمة سليم ابراهام، ط 4، دار علاء الدين، دمشق، 2008.

8. عبد العزيز بن محمد الصغير، الشرعية الدولية للدولة بين القانون الدولي والفقه الإسلامي، ط1، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2015.
9. عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2011.
10. عمار لوصيف، الدراسات الاستشرافية: مقاربة مفاهيمية، مجلة العلوم الانسانية، العدد44، 2015.
11. غازي عنيزان الرشيدي، الدراسات المستقبلية، عمان، دار الحنين للنشر والتوزيع، 2018.
12. فريدون بركشلي، تقييم السياسات والبرامج الإقتصادية والتجارية لمجموعة البريكس وتحديد التهديدات والفرص للقطاع الخاص في إيران، مركز التحقيقات والمسح الإقتصادي، 2013.
13. ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس، نشأته، إقتصادياته، أهدافه، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014.
14. مصطفى العبد الله الكفري، التكتلات والمنظمات الإقتصادية، منشورات جامعة دمشق، 2014.
15. محمد إبراهيم منصور، توطين الدراسات المستقبلية في الثقافة العربية الأهمية والصعوبات والشروط، مصدر: مكتبة الاسكندرية، 2016.
16. مجموعة من المؤلفين، تشريعات مكافحة الارهاب في الوطن العربي، ط2، عمان، دار الخامد، 2014.
17. نوار جليل هاشم، أمريكا والقوى الصاعدة: السياسة الاميريكية تجاه دول بريكس في النظام العالمي، ط1، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2020.
18. هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، ط1، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.
19. محسن أحمد الخضيري، العولمة الاجتياحية، القاهرة، مطبعة النيل العربية، 2000.

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية

1. زهراء غازي فتح الله رستم، الأزمة السورية وانعكاساتها على العلاقات الإقليمية "إيران نموذج"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، بغداد، 2015.
2. علاء الدين محمد الجعبري، واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الأزهر، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، 2018).
3. لمياء العرايسية وصليحة بوقموم، دور القوى الصاعدة في التأثير على تغيير النظام الإقتصادي العالمي، رسالة ماجستير في القانون، جامعة قالمة، الجزائر، 2020.
4. محمد إبراهيمي وصليحة كشرود، دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2016.
5. محمد بن عمر وآدم جاب الله، الأدوار الجديدة لمجموعة البريكس في النظام الإقتصادي العالمي بين التحديات الإقتصادية والتطلعات العسكرية مذكرة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، جامعة الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2020.
6. جمال عدوي، تأثير مجموعة البريكس في النظام الدولي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019.
7. سايل سعيد، التعاون الأوربي_ المتوسطي في ضوء الأزمة الإقتصادية العالمية 2007-2011، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2011-2012.

ثالثاً: المجلات والدوريات

1. انتظار رشيد زوير، "تجمع بريكس وآفاقه المستقبلية"، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد 32، المجلد 11، بغداد، (2016).
2. طارق محمد ذنون الطائي، تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 19، بغداد، (2020).
3. علي بلعربي، "التعاون في إطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي الجديد"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 1، المجلد 8، الجزائر، (2021).
4. علي مسعود، "تكتل البريكس: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل"، مجلة آفاق الآسيوية، العدد الثاني، جامعة بني سويف، (ديسمبر 2017).
5. مصطفى العبد الله الكفري، "مجموعة العشرين الكبار وقمة سان بطرسبورغ 2013 منتدى غير رسمي للدول الصناعية الكبرى"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 420، بيروت، 2014.
6. بن علي الغاني، أثار الازمة على الإقتصاديات النامية BRICS واهم الدروس المستفادة منها، مجلة الباحث، المحور الخامس، 2022.
7. جورج وجيه عزيز بدوي، علم دراسة المستقبل واستبصار مفهوم التصميم المستقبلي، مجلة التصميم الدولية، العدد 4، السنة 2014.
8. عبد الكريم الطيف، دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام إقتصادي عالمي متعدد القطبية، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر3، العدد30، 2014.
9. محمود شحماط، تجمع بريكس: من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب، مجلة التواصل في الإقتصاد والادارة والقانون، عنابة، العدد51، 2017.

رابعاً: المقالات والأبحاث:

1. صبحي إبراهيم مقار، القدرات التنافسية للصادرات المصرية في أسواق دول البريكس، بحث مقدم لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية، 2012.

خامساً: مصادر إلكترونية باللغة العربية:

1. أحمد دياب، "البريكس تكتل القوى الصاعدة"، http://www.acpss.aharm.org.eg/New
2. عادل محمد شكيب محسن ، المجموعة البريكي والنظام العالمي الجديد – الجوار المتمدن بالعدد 4650، الموقع الالكتروني www.alhewar.org.
3. عاقب أسلم وأخرون، العولمة تساعد على نشر المعرفة والتكنولوجيا عبر الحدود، الموقع الالكتروني: https://bit.ly/3EmxEbM
4. علوان نعيم أمين الدين، بداية التعددية القطبية في النسق الدولي، 2017، www.1tahwolt.net
5. كاظم المؤسسي، " قمة دول البريكس السادسة "، جريدة الوطن، Ittps://www.alwatan.stan/details/26762
6. كوثر عباس الربيعي، سالم مروان العلي، مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية_ اتحاد أوربي نموذجاً، الموقع الالكتروني: https://bit.ly/3Aa5AFT
7. مروان عبد العزيز، " البريكس والمواجهة الإستراتيجية مع أمريكا العربي لـ الجديد"، 2015، https://www.alaraby.co.uk/ppinio
8. مروان عبد العزيز، بريكس... عملاق جديد يقوده بوتين لكبح جماح أمريكا، 2015.
9. http://arabic.sputniknrws.com/news/20150722/101546605.html
10. مسعود ضاهر، البريكس وعولمة أكثر انسانية، البيان الامارتية، 2013، https://www.albayan.ae/opinios
11. مصطفى شفيق علام، تحول القوة الصاعدة في العلاقات الدولية دروس للأمة،
12. https://bit.ly/3kJ2mRq
13. مجموعة بريك .../.../www.aljazeera.net/news
14. يانغ مو، "قمة البريكس الثامنة في الهند"، موقع CCTV بالعربية، تاريخ الزيارة 2024/1/15، https://www.arabic.cctv.com
15. منتديات المحاكم والمجلس القضائية، مجموعة البريكس BRICS، 2013، https://www.taibunaIdz.com
16. منير بركاني، دوافع وأبعاد العولمة وجوانبها، بتاريخ 2020/10/03، ص1، https://bit.ly/3tBzonm
17. يونس بلفلاح، "واقع وآفاق العلاقات العربية بمجموعة البريكس"، معهد العربية للدراسات،
18. http://www.studiesalarabiyanet/reports
19. "فرص التصدير لجنوب أفريقيا في إقتصاديات البريكس الأخرى"، ترجمة جاب الله آدم،
20. https://www.idc.co.za/wpcontent/uploads/2018/11/IDE_RI_publication-
21. [https://www.alwatan.com/details/26769
22. "القمة العاشرة لمجموعة بريكس"، 2019/6/13
23. http://www.arabic.rt.com.hgr
24. حامد عبد الحسين الجبوري، "بريكس والقطبية العالمية"، مقال علمي، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، https://fcdrs.com/economical/567
25. حشد القدرات المالية لمجموعة بريكس، http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic
26. كمال مساعد، مجموعة البريكس وشنغهاي وتصادم مشروعين.. وبدائل متعددة لهيمنة القطب الأحادي على العالم، جريدة البناء اللبنانية،
27. http://www.al-binaa.com/archives/article/59729
28. سامي السلالي، أبعاد ودلالات قمتي بريكس وشنغهاي في التفاعلات الدولية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، https://rawabetcenter.com/archives/10907

سادساً: المصادر الأجنبية

1. Aike I. Wurdemann, "The BRICS Contingent Reserve Arrangement: A Subversive Power Against the IMFs Conditionality?" The Journal of World Investementand Trade, Issue 3, Volume 19 (2018).
2. Helen Hawthorne: Least Developed Countries and the WTO. Special Treatment in Trade, New York, Palgrave Macmillian, 2013.

سابعاً: مصادر إلكترونية باللغة الإنكليزية:

1. Carey L. Biroo: "G20 Urges U.S. Action on IMF Reforms by April", 15-02-2014، from website: http://www.ipsnews.net

2. Fabiano Mieniczuk, "The BRICS Economic Institutions and International Politics. http://www.e-Ir.info/2014/08/18/TheBRICS